م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 275 / 19

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 23 شباط، 2020 23 February,

M E A K -Weekly Economic Report No. 255 /19

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 275/ 19،

الأحد 23 شباط، 2020 23 February,

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

مع أطيب تمنياتي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة:

أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 275 / 19

الأحد 23 شباط، 2020 23 February,

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي: 3
1 - أسواق النفط تتذبذب بعد خسائر حادة، تباين بين الخبراء حول توجهات 2020..... 3
2 - تباطؤ نمو الاقتصاد الأميركي لأقل مستوى منذ 2016 6
3 - تراجع طلب الأفراد على الذهب في 2019، توقعات باستمرار نهم البنوك المركزية 7
4 - نزيف صعب بأسواق الأسهم يدفع الذهب لاختراق مستوى 1550 دولارا 9
5 - الذهب يُغرد على أنغام هروب المستثمرين من الأصول العالية المخاطر..... 12
ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية: 17
6 - Raport: Polski przemysł nie tak mocno uzależniony od Niemiec 17
7 - Czy bogaci mogą płacić wyższe podatki..... 19
8 - Inflacyjna cisza przed burzą 20
9 - Leon Podkaminer:, Dlaczego (nie) powinniśmy być w strefie euro 21
ثالثاً - الاقتصادات العربية: 25
10 - 7 سنوات عجاف... أكبر عجز مالي في تاريخ الكويت..... 25
11 - عجز الموازنة المغربية يرتفع إلى 5 مليارات دولار في 2019..... 28
12 - 60 مليار دولار إيرادات نفط متوقعة للكويت العام المالي الجاري 29
13 - هكذا تمت سرقة وطن* 31
14 - مع تزايد الشكوك الاقتصادية... قطر في دوامة استكمال مشروعات كأس العالم..... 34
رابعاً - الاقتصاد السوري: 43
15 - رفع قيمة طعام العسكريين بنسبة 33 بالمئة..مجلس الوزراء يضع مشروع قانون إقرار الذمّة المالية 43
16 - لأن الوزارة أخفقت...كانت هذه النتائج " الكئيبة.." 44
17 - لا نيّة لتغيير العملة السورية حالياً..حاكم مصرف سورية المركزي: يمكن القول " نحن اليوم بخير.."..... 47
18 - نائب في البرلمان..... 48
19 - صحيفة: 385 ألف ليرة تكلفة معيشة الأسرة شهرياًالثلاثاء 2020/01/07..... 49
20 - حصاد التصدير في إعلان جديد للهيئة المختصة..مؤشرات انتعاش تستحضر جرعة تفاؤل..... 51
خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة: 53

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 275 / 19

الأحد 23 شباط، 2020 23 February,

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - أسواق النفط تتذبذب بعد خسائر حادة، تباين بين الخبراء حول توجهات 2020

لندن: «الشرق الأوسط» 01 فبراير 2020

ما زالت أسواق النفط العالمية واقعة تحت ضغوط كبرى مع تفشي فيروس كورونا الجديد في الصين (إ.ب.أ)

بين ساعة وأخرى، تذبذبت أسعار النفط الجمعة عقب خسائر حادة تكبدتها هذا الأسبوع، وذلك مع ظهور خبر مطمئن هنا، وآخر مقلق من هناك. وفي الوقت الذي عارضت فيه منظمة الصحة العالمية فرض قيود على السفر والتجارة في إعلانها لحالة طوارئ عالمية بشأن تفشي فيروس كورونا الذي ظهر في الصين في العام الماضي، فإن توقعات انتشار المرض داخل الصين وأثره على حركة الطيران، دفعت الأسواق المترددة إلى العودة إلى الخسائر. وتراجعت أسعار النفط أربعة في المائة تقريبا حتى الخميس هذا الأسبوع، لتبلغ أدنى مستوى في ثلاثة أشهر، قبل أن تتعافى الجمعة، في ظل قلق المستثمرين والمتعاملين من كيفية تأثير انتشار الفيروس على الطلب على النفط ومنتجاته. وقالت مارغريت يانغ محللة السوق لدى «سي.إم.سي ماركتس»: «قرار منظمة الصحة العالمية... الذي يعارض فرض قيود على السفر والتجارة ضد الصين عزز ثقة السوق، حتى على الرغم من إعلان المنظمة حالة طوارئ عالمية.»

وقفزت العقود الآجلة لخام برنت 1.16 دولار إلى 59.45 دولار للبرميل بحلول الساعة 05:32 بتوقيت غرينتش، بعد أن انخفضت 2.5 في المائة في الجلسة السابقة. وما زال برنت منخفضا اثنين في المائة في الأسبوع. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.06 دولار إلى 53.20 دولار للبرميل. وتراجع عقد الخام 2.2 في المائة الخميس وانخفض 1.8 في المائة حاليا في الأسبوع.

لكن الأسعار عادت مجددا للتراجع في وقت لاحق أمس، خاصة بعد أن قال خبراء إن تفشي فيروس كورونا في الصين قد يخفض الطلب على النفط بأكثر من 250 ألف برميل يوميا في الربع الأول من العام الجاري ويتسبب في انخفاض أسعار النفط المحاصر بالفعل بفائض من الإمدادات.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وأعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي فيروس كورونا في الصين، الذي أودى بحياة ما يزيد على 200 شخص هناك وانتشر إلى نحو 18 دولة، يشكل حاليا حالة طوارئ صحية عامة.

وقررت الحكومة الإيطالية تعليق جميع الرحلات الجوية بين إيطاليا والصين، وأوقفت شركات طيران من بينها إير فرانس وأميركان إيرلاينز والخطوط الجوية البريطانية تسيير رحلات إلى مدن صينية.

وتلقت الأسعار الدعم أيضا من تقارير ذكرت أن هناك مباحثات بشأن تقديم موعد الاجتماع القادم لأوبك لبحث سياسة الإنتاج إلى أوائل فبراير (شباط) من مارس (آذار) بعد هبوط أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

لكن في مواجهة هذا الدعم، قال محللون ومتعاملون إن تفشي فيروس كورونا في الصين قد يخفض الطلب على النفط بأكثر من 250 ألف برميل يوميا في الربع الأول من العام الجاري ويتسبب في انخفاض أسعار النفط المحاصر بالفعل بفائض من الإمدادات.

وسيتلقى الطلب على وقود الطائرات في الصين أغلب الضرر، الذي يعادل طاقة مصفاة نفطية كبيرة، إذ إن الصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم كما أنها واحدة من أسرع أسواق الطيران نموا في العالم، وذلك بسبب قيود صارمة على السفر تحد من الرحلات المحلية، فيما تتجنب شركات طيران دولية البلاد.

وقالت يوجياو لي من وود ماكنزي: «في الوقت الذي تركز فيه الإجراءات الوقائية بشكل أساسي على الطيران والنقل العام للركاب، سيكون وقود الطائرات الأكثر تأثرا... في الربع الأول من 2020 قد يتقلص طلب الصين على النفط بأكثر من 250 ألف برميل يوميا». وخفضت شركة استشارات الطاقة توقعاتها للطلب على النفط بواقع 500 ألف برميل يوميا لنفس الفترة. وأضافت: «سيكون الانتشار الحالي لفيروس كورونا على الأرجح حدثا استثنائيا، إذ أن تأثيره على طلب النفط يتركز بشكل أساسي على طلب (وقود) الطائرات، وبخاصة في الصين، وبدرجة أقل في شرق وجنوب شرقي آسيا.»

وفرض الكثير من المدن الصينية قيودا صارمة على السفر، بينما أوقفت شركات طيران عالمية الرحلات المباشرة إلى المدن الرئيسية بالصين أو قلصتها. وقالت شركة الاستشارات جيه.إل.سي إن نشاط المصافي الصينية هوى بنسبة 15 في المائة في الأسبوع الماضي، وقالت وكالة صينية معنية بالتجارة الدولية الجمعة إنها ستقدم اعتمادات لفرض حالة القوة القاهرة للشركات غير القادرة على الوفاء بعقود نتيجة الفيروس.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وبدأ الذعر من الفيروس بالفعل في محاصرة أسواق النفط الخام ومشتقاته حول العالم. وقبعت هوامش ربح نشاط التكرير في آسيا من وقود الطائرات قرب أدنى مستوياتها في عامين ونصف العام، بينما تراجعت أسعار الطلب لأصناف من الخام من مصادر بعيدة مثل أنغولا، التي كانت يوما مرغوبة في السوق الصينية، لأدنى مستوياتها في حوالي عام.

وقدرت إف.جي.إي للطاقة التراجع في الطلب على النفط بما يصل إلى 840 ألف برميل يوميا في فبراير (شباط)، لكن السوق تبدو مقبلة على تأثير على الاقتصاد الأوسع نطاقا في حال فشل جهود احتواء المرض.

ومن جهة أخرى، خلص استطلاع رأي لـ«رويترز» اليوم الجمعة إلى أن أسعار النفط ستظل مدعومة قرب المستويات الحالية هذا العام، إذ تساعد المخاطر الجيوسياسية المتواصلة وقيود الإنتاج التي تقودها أوبك على تعويض تنامي الإمدادات من منتجين آخرين.

وتوقع المسح الذي شمل خمسين اقتصاديا ومحللا، وأجري أغلبه قبل انتشار فيروس كورونا، أن يبلغ متوسط سعر خام القياس العالمي برنت 63.48 دولار للبرميل في 2020، يأتي ذلك بالمقارنة مع متوسط عند 63.76 دولار منذ بداية العام وتوقعات الشهر الماضي عند 63.07 دولار. وارتفعت توقعات عام 2020 لخام غرب تكساس الوسيط إلى 58.22 دولار للبرميل من 57.70 دولار في توقعات ديسمبر (كانون الأول).

وكانت أسعار النفط قد قفزت في وقت سابق من الشهر السابق بعد ضربة جوية أميركية بطائرات مسيرة قتلت قائدا عسكريا إيرانيا كبيرا، لكن عمر الزيادة كان قصيرا. والأسعار الآن قرب أدنى مستوياتها منذ أكتوبر (تشرين الأول) بفعل مخاوف من أن يضر وباء فيروس كورونا بالنمو العالمي والطلب على النفط، لكن يفترض أن تضع تخفيضات الإنتاج من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) حدا للنزول.

ويتوقع معظم المشاركين في الاستطلاع أن تمدد أوبك وحلفاؤها بقيادة روسيا، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، اتفاقهم لكبح الإمدادات بعد الموعد النهائي المُتفق عليه في نهاية مارس. ويتوقع المحللون أن ينمو الطلب العالمي على النفط بما بين 0.8 مليون برميل يوميا و1.5 مليون برميل يوميا هذا العام، وذلك بالمقارنة مع توقعات وكالة الطاقة الدولية البالغة 1.2 مليون برميل يوميا.

https://aawsat.com/home/article/2109186/%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D8%AA%D8%B0%D8%A8%D8%B0%D8%A8-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%A9

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

2 - تباطؤ نمو الاقتصاد الأميركي لأقل مستوى منذ 2016

واشنطن: عاطف عبد اللطيف 31 يناير 2020

أعلنت وزارة التجارة الأميركية، أمس (الخميس)، أن اقتصاد الولايات المتحدة سجّل نمواً نسبته 2.1% في الربع الأخير من العام الماضي، وهي أبطأ وتيرة منذ عام 2016، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، وهو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في جميع أنحاء الاقتصاد، بمعدل سنوي معدّل حسب التضخم بنسبة 2.1% في الفترة من أكتوبر (تشرين الأول) إلى ديسمبر (كانون الأول)، مع نمو سنوي بلغ 2.3% خلال 2019.

يعكس النمو في الناتج الإجمالي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات بشكل حاد، بينما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي انخفاض إنفاق المستهلكين، وتراجع الاستثمار في الأعمال التجارية للربع الثالث على التوالي، في حين ارتفع الاستثمار السكني.

ونما إنفاق الاستهلاك الشخصي بنسبة 1.8% في الربع الأخير، مقارنةً بـ3.2% في الربع الثالث، و4.6% في الربع الثاني. ويمثل إنفاق المستهلكين أكثر من ثلثي إجمالي الناتج الاقتصادي للولايات المتحدة.

ولعبت التجارة أيضاً دوراً كبيراً في أداء الربع الرابع. حيث أضاف صافي الصادرات 1.48 نقطة مئوية إلى معدل النمو، وهي أكبر مساهمة منذ الربع الثاني من عام 2009، وزادت الصادرات بمعدل سنوي 1.4%، بينما انخفضت الواردات بوتيرة 8.7%، مما يعكس على الأرجح تباطؤ الإنفاق بسبب التعريفات الجمركية الأخيرة على البضائع الصينية.

كما انخفض معدل إنفاق الأعمال، أي الاستثمار الثابت غير السكني، والذي يعكس الإنفاق على الإنشاءات التجارية والمعدات ومنتجات الملكية الفكرية مثل البرمجيات، بمعدل 1.5%. على الجانب الآخر، أظهر قطاع الإسكان قوة في الأداء خلال الربع الأخير، حيث ارتفعت الاستثمارات السكنية الثابتة بمعدل 5.8%، بينما ارتفعت النفقات الحكومية بمعدل قدره 2.7% في نفس الفترة. ورغم هذا التوسع الذي شهده بعض قطاعات الاقتصاد خلال الربع الأخير، فإن ذلك لم يساعد في أن يتخطى النمو حاجز 2%. ومقارنةً بالفترات السابقة التي شهد فيها الاقتصاد توسعاً، نجد أن معدل النمو بلغ 2.9% خلال توسع 2001 - 2007. و3.6% خلال توسع 1991 - 2001.

ومع ذلك، يقول معظم الاقتصاديين إن التوقعات بالنسبة إلى عام 2020 إيجابية، وصرّح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يتوقع استمرار نمو اقتصادي معتدل. وأعرب عن تفاؤل حذر بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية في مؤتمره الصحافي مساء

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

الأربعاء، قائلاً إن البيانات الأخيرة تشير إلى أن التصنيع ربما يكون قد وصل إلى القاع بعد فترة الضعف الأخيرة.

من ناحية أخرى، أعلن مكتب الميزانية بالكونغرس الأميركي أنه من المتوقع أن يصل الدين الوطني والعجز المستديم في الميزانية الفيدرالية إلى أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية على مدار السنوات العشر المقبلة. وأرجع ذلك إلى جولات متعددة من التخفيضات الضريبية والزيادات المستمرة في الإنفاق الفيدرالي.

وقال المكتب، في تقرير له أول من أمس، إن نفقات الحكومة الفيدرالية سوف تتخطى حجم الإيرادات الفيدرالية بمقدار تريليون دولار خلال العام الجاري، وسيجاوز العجز الفيدرالي السنوي هذا الحد خلال الأعوام المقبلة. وتوقع أن تبلغ نسبة الدين المحلي 81% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، وأن يصل إلى 98% بحلول عام 2030. وأرجع ذلك إلى التخفيضات الضريبية والزيادات المتوقعة في الإنفاق - خصوصاً على برامج شبكات الأمان الاجتماعي مثل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي مع ارتفاع عدد السكان وتكاليف الرعاية الصحية.

https://aawsat.com/home/article/2107651/%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B7%D8%A4-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B0-2016

3 - تراجع طلب الأفراد على الذهب في 2019، توقعات باستمرار نهم البنوك المركزية

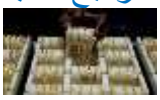

لندن: «الشرق الأوسط» 31 يناير 2020

محل لبيع الذهب في مومباي بالهند (رويترز)

قال «مجلس الذهب العالمي»، أمس الخميس، إن الطلب على المعدن الأصفر على مستوى العالم تراجع في العام الماضي؛ إذ فاق ضعف المبيعات للمستهلكين الأفراد - الذين أحجموا عن الشراء جراء ارتفاع الأسعار - مشتريات ضخمة من جانب المستثمرين والبنوك المركزية.

وارتفعت الأسعار 18 في المائة في العام الماضي لتبلغ أعلى مستوياتها منذ 2013 مع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

ويُعدّ الذهب مخزناً آمناً للقيمة في أوقات الضبابية السياسية والاقتصادية، ويصبح أكثر جاذبية حين تنخفض أسعار الفائدة مثلما حدث في العام الماضي.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

لكن ارتفاع أسعار المعدن النفيس، التي بلغت مستويات قياسية ببعض العملات، يثبط الاهتمام بالحلي الذهبية والسبائك والعملات. وقال أليستير هويت، رئيس «وحدة معلومات الأسواق» لدى «مجلس الذهب العالمي»، إن من المرجح أن يستمر هذا الحراك في 2020، مع إقبال البنوك المركزية والمستثمرين الذين ينتابهم القلق على شراء الذهب وإحجام المستهلكين الأفراد. وأضاف: «لا أتوقع تبدد أي من هذه (العوامل) قريباً.»

وقال «المجلس» في أحدث تقرير فصلي لاتجاهات الطلب على الذهب، إن الطلب العالمي بلغ 4355.7 طن في العام الماضي بانخفاض واحد في المائة، مقارنة مع 4401 طن في 2018.

وانتهى العام على أداء ضعيف؛ إذ قال «المجلس» إن الطلب في الفترة ما بين أكتوبر (تشرين الأول) وديسمبر (كانون الأول) الماضيين بلغ 1045.2 طن، بانخفاض 19 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من 2018.

على الجانب الآخر من السوق، قال «مجلس الذهب» إن المعروض العالمي من المعدن النفيس ارتفع اثنين في المائة إلى 4776.1 طن في العام الماضي، بفضل زيادة بنسبة 11 في المائة في عمليات إعادة التدوير.

وفي الأسواق، واصل الذهب الخميس مكاسبه التي حققها في الجلسة السابقة مع إقبال المستثمرين على شراء أصول الملاذ الآمن بسبب تنامي المخاوف من أن يؤثر تفشي فيروس «كورونا»، المتركز في الصين، على نمو الاقتصاد العالمي.

وبحلول الساعة 10:18 بتوقيت غرينيتش، ارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.2 في المائة إلى 1579.44 دولار للأوقية (الأونصة) بعد أن زاد 0.7 في المائة يوم الأربعاء، بينما صعدت العقود الآجلة الأميركية للذهب 0.5 في المائة إلى 1578.60 دولار. وتراجعت الأسهم في أنحاء العالم، بينما انخفضت عوائد السندات الحكومية الألمانية القياسية البالغ أجلها 10 سنوات مقتربة من أدنى مستوى في 3 أشهر، وتراجعت عائدات سندات الخزانة الأميركية البالغ أجلها 10 سنوات لأدنى مستوياتها منذ 10 أكتوبر الماضي.

وقال خبير اقتصادي حكومي في الصين، الأربعاء، إن نمو اقتصاد البلاد ربما يتراجع إلى 5 في المائة أو حتى أقل بسبب تفشي الفيروس الذي أودى بحياة 170 شخصاً حتى الآن وانتشر إلى ما يزيد على 10 دول. واعترف رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) جيروم باول بخطر وقوع تباطؤ في الصين في الأمد القصير بسبب الفيروس، بما في ذلك بالنسبة للولايات المتحدة،

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وذلك في مؤتمر صحافي أعقب قرار البنك الذي كان متوقعاً على نطاق واسع بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، خسر البلاديوم 0.2 في المائة متراجعاً إلى 2284.08 دولار للأوقية، بعد أن بلغ مستوى قياسياً مرتفعاً عند 2582.19 دولار في 20 يناير (كانون الثاني) الحالي جراء مخاوف تتعلق بالإمدادات.

وقالت «نوريلسك نيكل» الروسية، الأربعاء، إن صندوقها العالمي للبلاديوم سيقدم 3 أطنان من سبائك البلاديوم إلى السوق من مخزونها الحالي لتوفير حالة من الارتياح في الأمد القصير في ظل شح الإمدادات. وزادت الفضة 1.1 في المائة إلى 17.72 دولار للأوقية، بينما هبط البلاتين 0.6 في المائة إلى 968.62 دولار.

https://aawsat.com/home/article/2107741/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%81%D9%8A-2019

4 - نزيف صعب بأسواق الأسهم يدفع الذهب لاختراق مستوى 1550 دولارا

النفط يلتقط أنفاسه بعد تلميحات أميركية بتجدد الحوار مع الصين... والمستثمرون يهرعون إلى الأصول الآمنة

خالد المنشاوي صحافي مختص في الشؤون الاقتصادية الاثنين 26 أغسطس 2019

لوحة الأرقام الختامية تعرض نتائج إغلاق بورصة نيويورك للأوراق المالية، 23 أغسطس 2019 (أ.ف.ب).

فيما تكتسي شاشات أسواق المال العالمية باللون الأحمر، اخترق الذهب مستوى 1500 دولار، للمرة الأولى في أكثر من 6 سنوات.

تأتي القفزة في أسعار الذهب مع اتّجاه قوي للمستثمرين إلى سوق الأصول والملاذات الآمنة بقيادة المعدن النفيس، بخاصة مع استمرار نزيف أسواق الأسهم والخسائر التي تطارد سوق النفط.

وفي تعاملات اليوم الاثنين، قفز الذهب بأكثر من 1% مخترقا مستوى 1550 دولارا للأوقية (الأونصة)، بفعل تنامي النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين واتجاه المستثمرين إلى الأصول الآمنة.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وزاد الذهب في السوق الفورية بنسبة 0.3% إلى مستوى 1531.20 دولار للأوقية، بعدما سجل أعلى مستوياته منذ أبريل (نيسان) 2013 عند مستوى 1554.56 دولار في وقت سابق من الجلسة. وارتفعت العقود الآجلة للذهب في الولايات المتحدة بنسبة 0.1% إلى مستوى 1538.90 دولار للأوقية.

ووفقاً لوكالة "رويترز"، قال كارستن مينكي، المحلل لدى "جوليوس باير"، إن "ما يحدث بسبب التوترات التجارية وما يرتبط بها من خطر تباطؤ عالمي، أو ربما ركود عالمي، وهو ما يدفع المستثمرين صوب الملاذات الآمنة للاستثمار".

وأعلنت واشنطن الأسبوع الماضي عن رسوم إضافية قدرها خمسة في المئة على منتجات صينية مستهدفة بقيمة 550 مليار دولار، بعد ساعات من كشف بكين عن رسوم انتقامية على منتجات أميركية قيمتها 75 مليار دولار.

ومن بين المعادن النفسية الأخرى، قفزت الفضة بنسبة 1.2% إلى نحو 17.61 دولار للأوقية، وكان قد سجل في وقت سابق من الجلسة أعلى مستوى منذ سبتمبر (أيلول) 2017 عند 17.77 دولار.

وارتفع البلاتين بنسبة 0.9% إلى مستوى 860.90 دولار للأوقية. كما صعد البلاديوم بنسبة 1% إلى نحو 1475.10 دولار للأوقية.

أسهم التكنولوجيا تقود الخسائر في أوروبا

وفي أسواق الأسهم، قادت أسهم التكنولوجيا خسائر الأسهم الأوروبية في تعاملات اليوم الاثنين، مع فرار المستثمرين من الأصول عالية المخاطر بعد تبادل جديد للضربات التجارية بين الولايات المتحدة والصين في نهاية الأسبوع الماضي.

وردّ الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، الجمعة الماضية، على جولة جديدة من الرسوم الصينية بفرضه رسوما إضافية نسبتها خمسة بالمئة على سلع صينية مستهدفة بقيمة نحو 550 مليار دولار وطلب من الشركات الأميركية نقل عملياتها من الصين.

ولكن بدا يوم الأحد أن الرئيس الأميركي تراجع عن تهديده بإصدار تعليمات للشركات الأميركية بالخروج من الصين.

ونزل المؤشر ستوكس 600 للأسهم الأوروبية بنسبة 0.51% وكانت أحجام التداول ضعيفة بسبب عطلة في بريطانيا. وكانت التراجعات في الأسواق واسعة النطاق، وتكبدت شركات التكنولوجيا الأكثر انكشافا على الرسوم أكبر الخسائر، إذ فقد مؤشر القطاع 1.02%.

نزيف صعب بالأسهم اليابانية

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وفقدت الأسهم اليابانية أكثر من 2% وقادت الأسهم المرتبطة بالصين الاتجاه النزولي إثر تصعيد جديد في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة أدى إلى تهاوي الأسهم العالمية.

وتراجع المؤشر نيكي القياسي بنسبة 2.6% إلى مستوى 20173.76 نقطة، مسجلا أقل مستوى منذ 6 أغسطس (آب)، قبل أن يقلص خسائره قليلا ليغلق عند مستوى 20261.04 نقطة بانخفاض بنحو 2.2%.

ودفعت التوترات الجارية بين الصين والولايات المتحدة أسعار الأسهم والدولار والنفط للهبوط يوم الجمعة الماضية، وفقدت المؤشرات الثلاثة الرئيسة في بورصة وول ستريت ما بين 2.4 و3%، وسط إقبال المستثمرين بشكل عنيف على الملاذات والأصول الآمنة.

وانخفض مؤشر توبكس الأوسع نطاقا بنسبة 1.6% إلى مستوى 1478.03 نقطة. وتراجعت جميع المؤشرات الفرعية في طوكيو وعددها 33. وبدد المؤشر جميع مكاسبه التي حققها هذا العام ونزل بنسبة 1.1% منذ بدايته.

وتضررت شركات صناعة الآلات ومعدات تصنيع الرقائق بشكل كبير، إذ أثارت جولة الرسوم الجديدة موجة بيع لجني الأرباح في أسهم الشركات التي تعتمد على الطلب من الصين.

ونزل سهم ياسكاوا إلكتريك بنسبة 6.1%، وفانوك كورب بنحو 3.6%، وطوكيو إلكترون بنسبة 3%، وتي.دي.كيه بنحو 3.1%، وسكرين هولدنجز بنسبة 3.2%.

النفط يقلص خسائره بعد تلميحات أميركية

في المقابل، ارتفعت أسعار النفط، بعدما ألمحت الولايات المتحدة والصين إلى إمكانية تهدئة الحرب التجارية التي قوّضت آفاق الاقتصاد العالمي والطلب على الخام.

وصعد خام القياس العالمي برنت 38 سنتا أو 0.64% إلى مستوى 59.72 دولار للبرميل. كما زاد الخام الأميركي 54 سنتا بما يعادل 1% إلى مستوى 54.71 دولار للبرميل.

وخلال الأسبوع الماضي، قلّصت شركات الطاقة الأميركية منصات الحفر بأكبر وتيرة في نحو أربعة أشهر، ونزل عدد الحفارات إلى أقل مستوى منذ يناير (كانون الثاني) من العام 2018، مع خفض المنتجين الإنفاق على عمليات حفر جديدة واستكمال أنشطة حفر.

الدولار يعاود الصعود ويرتفع مقابل اليورو

وفي سوق العملات، ارتفع الدولار الأميركي مقابل سلة من العملات الرئيسة مع ترقب الاحتكاكات التجارية الدائرة بين الاقتصادين الأكبر عالمياً.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

ويتابع المستثمرون حول العالم الأوضاع التجارية في ظل التصعيد الأخير الذي شهده الأسبوع الماضي من إعلان الولايات المتحدة والصين تعريفات ضد بعضهما البعض، وهي الخطوة التي أثارت المخاوف على نطاق واسع.

وفي تعاملات مبكرة من صباح اليوم الاثنين، صعدت العملة الأميركية مقابل نظيرتها الأوروبية الموحدة بنحو 0.3%، ليتراجع اليورو إلى مستوى 1.1113 دولار.

كما ارتفعت الورقة الأميركية الخضراء مقابل الين الياباني بنحو 0.5%، مسجلة مستوى 105.93 ين. وأيضاً زاد الدولار أمام الجنيه الإسترليني بأكثر من 0.2 %، لتهبط العملة البريطانية إلى مستوى 1.2240 دولار.

وبالنسبة لزوج العملات (الدولار الأميركي- الفرنك السويسري)، فشهد ارتفاعاً بنسبة تزيد عن 0.4 % لتسجل العملة الخضراء 0.9785 فرنك. وخلال نفس الفترة، ارتفع المؤشر الرئيس الذي يتبع أداء الورقة الأميركية مقابل 6 عملات رئيسة بنحو 0.3% ليصل إلى 97.931.

https://www.independentarabia.com/node/51411/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9/%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%81-%D8%B5%D8%B9%D8%A8-%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-1550-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7

5 - الذهب يُغرد على أنغام هروب المستثمرين من الأصول العالية المخاطر
المعدن الأصفر يربح 18 دولاراً خلال ساعات... ويسجل أعلى مستوى في 6 سنوات

إندبندنت عربية الثلاثاء 13 أغسطس 2019 20:51

يواصل الذهب تربعه على عرش سوق الملاذات الآمنة وربح أكثر من 18 دولاراً مع استمرار التوترات الجيوسياسيَّة وحروب سوق العملات (رويترز)

فيما تتواصل المؤشرات السلبيَّة مع تقارير حديثة تشير إلى دخول الاقتصاد العالمي في نفق مظلم، بسبب الحروب التي يُشعلها الرئيس الأميركي دونالد ترمب سواء في التجارة أو في سوق العملات، ما يدفع إلى تحوّل البورصات وأسواق المال العالميَّة والعربيَّة إلى نزيفٍ حادٍ، تبقى أنظار المستثمرين متجهةً صوب سوق الأصول والملاذات الآمنة بقيادة الذهب الذي يواصل تربعه على عرش سوق الملاذات الآمنة.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

ومنذ بداية العالم الحالي وحتى الآن، يواصل الذهب ارتفاعاته ليسجّل أعلى مستوى في 6 سنوات، ربح المعدن الأصفر أكثر من 18 دولاراً مع استمرار التوترات الجيوسياسيَّة والحروب التجاريَّة وحروب سوق العملات.

ولجأ المستثمرون إلى الملاذ الآمن مع حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي في العالم وسط الاضطرابات في هونغ كونغ، والمخاوف السياسيَّة في الأرجنتين، التي دفعت العملة المحليَّة إلى خسائر تتجاوز 30%.

كما تلقَّى المعدن الأصفر الدعم مع خسائر الأسهم العالميَّة، إذ أغلقت البورصة اليابانية على انخفاضٍ قوي، كما تراجعت الأسهم الأوروبية خلال التعاملات، إضافة إلى خسائر حادة لـ"وول ستريت" بنهاية جلسة أمس.

ومن المقرر إعلان بيانات مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة في وقت لاحق من اليوم الثلاثاء.

وبحلول منتصف جلسة اليوم، ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم ديسمبر (كانون الأول) بنحو 1.2% إلى مستوى 1535.80 دولار للأوقية رابحاً 18.60 دولار.

وكان المعدن الأصفر أنهى جلسة أمس رابحاً 9 دولارات مع مخاوف تباطؤ النمو الاقتصادي. كما صعد سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بنسبة 0.8% أو ما يعادل 12.40 دولار إلى 1523.88 دولار للأوقيَّة.

المستثمرون يهربون من الأصول العالية المخاطر

وزادت شدة الإقبال على الذهب مع عزوف المستثمرين عن الأصول العالية المخاطر بفعل حالة القلق المحيطة باحتجاجات في هونغ كونغ وانهيار عملة الأرجنتين في ظل مخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي.

وتسببت احتجاجات في إغلاق مطار هونغ كونغ، أكثر مطارات العالم ازدحاماً في حركة الشحن الجوي، أمس الاثنين. وبدأت الاحتجاجات اعتراضاً على مشروع قانون يسمح بتسليم مشتبه بهم إلى الصين لمحاكمتهم، لكنها اتسعت لتشمل دعوات أوسع نطاقاً إلى الديموقراطيَّة.

على الجانب الآخر من العالم، سيطرت المخاوف من العودة المحتملة إلى سياسات التدخل على السوق الأرجنتينية، بعد أن خسر الرئيس ماوريسيو ماكري بهامش يفوق التوقعات في الانتخابات التمهيدية للرئاسة.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وتسببت حالات عدم اليقين تلك، بجانب المخاوف من الحرب التجاريَّة بين الصين والولايات المتحدة التي طال أمدها في هز الأسواق الماليَّة، ودفعت المستثمرين إلى أصول الملاذ الآمن.

ويُنظر إلى الذهب، بجانب العملة اليابانية وسندات الخزانة الأميركية، على أنه استثمارٌ آمن نسبياً في أوقات الضبابية السياسية والمالية. واستقر الين قرب أعلى مستوى في سبعة أشهر مقابل الدولار.

وبالنسبة إلى المعادن النفيسة الأخرى، فارتفعت الفضة بنسبة 1.4% إلى 17.29 دولار للأوقية. وبلغت خلال الجلسة أعلى مستوياتها منذ فبراير (شباط) من العام الماضي عند مستوى 17.36 دولار.

وزاد البلاتين بنسبة 0.2% إلى نحو 860.75 دولار. كما ربح البلاديوم بنسبة 0.8% إلى 1439.11 دولار للأوقية.

الطلب العالمي يسجل أعلى مستوى في 3 سنوات

وقبل أيام، كشفت بيانات حديثة لمجلس الذهب العالمي عن ارتفاع الطلب العالمي على الذهب خلال النصف الأول من العام الحالي لأعلى مستوى في 3 سنوات، مدفوعاً بالمشتريات القياسية من جانب البنوك المركزيَّة.

وأظهرت البيانات أن الطلب العالمي على الذهب ارتفع إلى مستوى 2181.7 طن في النصف الأول من العام الحالي. أمَّا على مدار الربع الثاني من العام الحالي فإن الطلب العالمي على المعدن الأصفر زاد بنسبة 8% عند مستوى 1123 طناً.

وارتفع المعروض العالمي من الذهب بنحو 6% إلى نحو 1186.7 طن خلال الربع الثاني من العام الحالي، مدفوعاً بالزيادة القياسيَّة في إنتاج المناجم.

وأوضحت البيانات أن مشتريات البنوك المركزية أسهمت في زيادة الطلب العالمي على الذهب، إذ سجلت أعلى كمية مشتريات لنصف أول على الإطلاق عند 374.1 طن.

وخلال الفترة من أبريل (نيسان) وإلى يونيو (حزيران) الماضيين زادت المشتريات بنحو 47% عند مستوى 224.4 طن.

البنوك المركزية ترفع حصتها من المعدن الأصفر

وبالفعل رفعت 9 بنوك مركزيَّة مشترياتها من الذهب بمقدار طن واحد على الأقل في النصف الأول من العام الحالي. وكانت بولندا هي أكثر الدول التي اشترت ذهباً في الربع الماضي بارتفاع بنسبة 77% بمقدار 100 طن.

أمَّا روسيا فرفعت مشترياتها من الذهب في الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو (حزيران) الماضي بمقدار 38.7 طن، إذ وصل إجمالي مشترياتها منذ بداية العام الحالي إلى 94 طناً.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وفي الصين زادت مشتريات بنك الشعب من المعدن الأصفر بمقدار 74 طناً منذ بداية العام الحالي. كما ارتفعت مشتريات صناديق الاستثمار المتداولة عالمياً من المعدن النفيس لأعلى مستوى في 6 سنوات خلال الربع الثاني من 2019 عند 2548 طناً بمقدار 67.2 طن.

وأوضح تقرير مجلس الذهب العالمي، أن الدافع الرئيس وراء ارتفاع مشتريات صناديق الاستثمار هو استمرار عدم اليقين الجيوسياسي، واحتمالات خفض معدل الفائدة، وارتفاع أسعار الذهب خلال يونيو (حزيران) الماضي إلى أعلى مستوى في 6 سنوات.

وفيما يتعلق بمشتريات المجوهرات، زادت خلال الربع الثاني من العام الحالي بنحو 12% إلى 168.8 طن، وذلك بدعم من تعافي سوق المجوهرات الهندي. وخلال النصف الأول من العام الحالي زادت المشتريات عند 1061.9 طن، وهو أعلى مستوى في 4 سنوات.

ورجَّح مجلس الذهب العالمي أن تسهم حالة عدم اليقين داخل الأسواق الماليَّة والسياسة النقديَّة التيسيريَّة في دعم الطلب على الاستثمار في الذهب خلال الأشهر المقبلة من العام الحالي.

الين يحافظ على مكاسبه وسط خسائر حادة في سوق العملات

في سوق العملات، ظلت العملة اليابانية قرب أعلى مستوى في سبعة أشهر خلال تعاملات اليوم الثلاثاء، وارتفع الدولار الأميركي، في الوقت الذي ينتاب فيه القلق المستثمرين بسبب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، واحتجاجات في هونغ كونغ وانهيار البيزو الأرجنتيني، ما يدفعهم إلى السعي للملاذات الآمنة.

واندفع المستثمرون لشراء الين في ظل تصاعد الحرب التجاريَّة بين الصين والولايات المتحدة والمخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي. والعملة اليابانية، إلى جانب الدولار والفرنك السويسري ملاذات آمنة في أوقات الضبابية.

وتلقى الين دعماً جديداً من تنامي الاضطراب في هونغ كونغ ونتائج مفاجئة لانتخابات في الأرجنتين، ما أدى إلى تراجع عملة البلاد البيزو والأسهم والسندات.

وفي تعاملات مبكرة من جلسة اليوم، لم يشهد الين تغيراً يذكر عند مستوى 105.32 للدولار. ولامست العملة اليابانية مستوى 105.05 ين للدولار في تعاملات أمس الاثنين، وهو أعلى مستوى في سبعة أشهر وأقوى مستوياتها منذ أوائل 2018، باستثناء انهيار فترة وجيزة سجَّلته في يناير (كانون الثاني).

وزاد مؤشر الدولار، الذي يتتبع أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات بنسبة 0.2% إلى 97.563.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

فيما تراجع اليورو بنحو 0.2% إلى 1.1196 دولار. ولم تقدم بيانات التضخم الألماني التي جاءت متماشية مع التوقعات دعماً يُذكر للعملة الموحدة.

ولم يسجل اليوان تغيراً يذكر في المعاملات الخارجية عند 7.104، بعد أن حدد بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) نقطة المنتصف عند أدنى مستوى في 11 عاماً، الذي ما زال أقوى من المتوقع.

وخسر البيزو الأرجنتيني قرابة 15% بعدما هوي إلى مستوى 52.15 للدولار في تعاملات أمس الاثنين، بعد أن بلغ المستوى القياسي المتدني عند 61.99.

كما هبط الجنيه الإسترليني 0.2% إلى 1.2052 دولار، قرب مستوى 1.2015 دولار الذي لامسه في تعاملات أمس الاثنين، وهو أدنى مستوياته في أكثر من عامين مع هيمنة المخاوف من انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق على التداولات.

https://www.independentarabia.com/node/48376/-اقتصاد/الذهب-يُغرد-على-أنغام-هروب-المستثمرين-من-الأصول-العالية-المخاطر

ثانياً ـ الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

6 - Raport: Polski przemysł nie tak mocno uzależniony od Niemiec

Grzegorz Siemionczyk 02.10.2019

Polski przemysł nie jest tak mocno uzależniony od koniunktury nad Renem, jak sugerują oficjalne wyniki polsko-niemieckiej wymiany towarowej.

Polski przemysł nie jest tak mocno uzależniony od koniunktury nad Renem, jak sugerują oficjalne wyniki polsko-niemieckiej wymiany towarowej.

Z oficjalnych danych GUS wynika, że do Niemiec trafiło w ub.r. 28,2 proc. eksportowanych z Polski towarów. Udział ten od 2004 r. wahał się między 30 a 25 proc. W przypadku eksportu usług udział Niemiec wynosił w ostatnich latach około 25 proc. i zmalał z około 40 proc. w 2004 r.

Niektóre z towarów, które trafiają z Polski na rynek niemiecki, jest w całości bądź częściowo wytworzona za granicą. Jednocześnie część z nich to komponenty do produktów niemieckich, które trafiają na inne rynki. Oficjalne dane GUS wszystko to traktują jako polski eksport towarów do Niemiec. Zaliczają do niego także usługi wykorzystane w procesie produkcji towarów, np. projektowe, transportowe i dystrybucyjne. Nie obejmują z kolei towarów, które trafiają z Polski za Odrę za pośrednictwem innych państw. Raport PIE pokazuje, jak wyglądają zależności handlowe Polski i Niemiec po oczyszczeniu z tych zawiłości, będących wynikiem fragmentaryzacji globalnych łańcuchów dostaw i wzrostu znaczenia handlu dobrami pośrednimi.

Autor raportu PIE Łukasz Ambroziak skorzystał z bazy WIOD, która zawiera dane dotyczące międzynarodowych przepływów wartości dodanej. W tym świetle w 2014 r. (to najnowsze dostępne dane) do odbiorców końcowych w Niemczech trafiło około 19 proc. wytworzonej w Polsce wartości dodanej towarów i usług.

To, że udział Niemiec w polskim eksporcie wartości dodanej był o kilka punktów procentowych mniejszy niż wartość tradycyjnie mierzonego eksportu, sugeruje, że „w świetle analizy w kategoriach wartości dodanej polski eksport jest uzależniony od koniunktury w gospodarce niemieckiej w mniejszym stopniu niż wynikało to z dotychczasowych analiz" – czytamy w raporcie.

„Część wartości dodanej z Polski, która trafiała do Niemiec, była konsumowana przez odbiorców końcowych w innych krajach" – zauważył Ambroziak. Świadczy o tym to, że

takie kraje, jak USA, Chiny i Rosja, mają większy udział w popycie końcowym na wartość dodaną pochodzącą z Polski, niż w tradycyjnie liczonym polskim eksporcie. I tak ponad 2,5 proc. tradycyjnie liczonego polskiego eksportu do Niemiec ostatecznie trafia do USA, po ponad 2 proc. do Francji i Chin, a blisko 2 proc. do Wielkiej Brytanii.

Ogólnie, Niemcy eksportują dalej 29 proc. towarów i usług importowanych z Polski. „Polski eksport do Niemiec zależy w dużym stopniu od zagranicznego popytu na niemieckie towary i usługi, w których jest zawarty polski komponent" – napisał Ambroziak.

Z wyliczeń PIE wynika, że dużą większą rolę w handlu Polski z Niemcami niż sugerują oficjalne dane odgrywają usługi. Stanowią one 51,4 proc. eksportu wartości dodanej Polski do Niemiec, a nie 26,4 proc., jak pokazuje bilans handlowy.

Niepokojącym wnioskiem, do którego prowadzą wyliczenia PIE, jest niewielki udział produktów średnio-wysokiej i wysokiej techniki w eksporcie polskiej wartości dodanej do Niemiec. Wynosi on zaledwie 12 proc., podczas gdy w przypadku tradycyjnie liczonego eksportu udział ten to około 30 proc.

Udział Niemiec w imporcie wartości dodanej do Polski wynosi 21,5 proc. To z kolei oznacza, że w Polsce konsumujemy więcej niemieckich produktów i usług, niż sugeruj oficjalne dane handlowe. W ich świetle udział Niemiec w polskim imporcie to obecnie około 22,5 proc.. ale w 2014 r. przekraczał 26 proc.

„Wyższy udział Niemiec w imporcie brutto (tzn. w oficjalnych danych – red.) niż w imporcie wartości dodanej wskazuje, że Polska jest nie tylko poddostawcą części i podzespołów do niemieckich przedsiębiorstw, ale również importuje niemiecką wartość dodaną w postaci dóbr pośrednich i usług. Dobra te, po odpowiednim przetworzeniu lub montażu z wykorzystaniem usług, eksportowane są do innych krajów. A zatem część niemieckiej wartości dodanej, zawartej w imporcie Polski nie trafia do odbiorców końcowych w Polsce" – tłumaczy analityk PIE.

Według jego wyliczeń, w 2014 r. niemiecka wartość dodana stanowiła 22,2 proc. zagranicznej wartości dodanej zawartej w polskim eksporcie, a od 2004 r. udział ten zmalał o 3,1 pkt proc. To oznacza, że niemiecka wartość dodana stanowiła około 7 proc. całkowitej wartości polskiego eksportu. W innych krajach Europy Środkowo-Wschodniej

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

udział ten był wyraźnie wyższy. Na Węgrzech wynosił niemal 13 proc., a w Czechach około 12 proc.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Gospodarka/310029933-Raport-Polski-przemysl-nie-tak-mocno-uzalezniony-od-Niemiec.html?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&utm_source=salesmanago&utm_medium=mailing&utm_campaign=NL_RP_TO_BYL_DZIEN

7 - Czy bogaci mogą płacić wyższe podatki

Anna Cieślak 02.10.2019

Podatki od zarobków przekraczających 200 tys. zł rocznie mogłyby bezpiecznie wzrosnąć do około 50 proc. dla pracowników jak i samozatrudnionych - taką kontrowersyjną tezę stawia wykładowca ekonomii na University of Bristol.

Podatki dla najlepiej zarabiających w Polsce są niskie i nie brakuje mocnych argumentów za ich podwyższeniem – uważa Paweł Doligalski,

wykładowca ekonomii na University of Bristol, współtwórca grupę eksperckiej “Dobrobyt na Pokolenia”.

Jego zdaniem, za takim rozwiązaniem przemawia fakt, że polski system podatkowy jest de facto regresywny i średnie obciążenie podatkami maleje wraz z dochodem, co część ekonomistów uważa za niesprawiedliwe.

Po drugie, dobrze skalibrowana podwyżka podatków - uważa Doligalski – wbrew obawom nie zaszkodziłaby kasie państwa.

– W debacie o podatkach często podnoszony jest argument, że wysokie podatki zmniejszają chęć do pracy i mogą doprowadzić do spadku dochodów budżetowych, co opisuje krzywa Laffera – argumentuje ekonomista. Gdy gospodarka znajduje się na prawo od szczytu krzywej Laffera, to podwyższenie stopy podatku zmniejsza dochody budżetowe. Według szacunków Doligalskiego, w Polsce nic złego nie stałoby się, gdy dochody powyżej 200 tys. zł rocznie (ok. 17 tys. miesięcznie) zostały wyżej opodatkowane.

Jak wylicza ekonomista, obecnie opodatkowanie najwyższych dochodów samozatrudnionych wynosi 19 proc., a pracowników – 38 proc. uwzględniając składki. A mogłoby to być 50 proc. dla samozatrudnionych i 58 proc. dla pracowników.

– Szacunki te uwzględniają zarówno zgodną z danymi empirycznymi redukcję dochodów w reakcji na podniesienie stopy podatku, jak i możliwość zmiany formy pracy (zatrudnienie/samozatrudnienie) w celu zmniejszenia obciążenia podatkowego. Szczyt krzywej Laffera jest niższy dla samozatrudnionych, gdyż w przypadku podniesienia podatków redukują oni dochody dużo bardziej niż pracownicy. Efekt ten jest częściowo niwelowany przez fakt, że duża różnica w opodatkowaniu dochodów z pracy najemnej i z działalności gospodarczej motywuje pracowników do przejścia na samozatrudnienie, co zmniejsza dochody budżetowe – zaznacza Doligalski.

Powyższe obliczenia nie biorą pod uwagę migracji podatkowej: wysokie podatki mogą skłaniać do przeniesienia rezydencji do kraju z niższym obciążeniem. Gdyby jednak uwzględnić i ten czynnik, „bezpieczne" opodatkowanie mogłoby – zdaniem Doligalskiego – wzrosnąć do 45 proc. dla samozatrudnionych i 48 proc. dla pracowników.

– Możemy znacząco podnieść opodatkowanie najwyższych dochodów, szczególnie z działalności gospodarczej, bez negatywnych konsekwencji dla budżetu – twierdzi dr Paweł Doligalski. – Ale czy warto te podatki podnosić? To zależy od indywidualnego poczucia sprawiedliwości społecznej oraz od wiary w instytucje państwowe, które dobrze funkcjonując mogą przekuwać dodatkowe wpływy budżetowe w dobrobyt społeczeństwa – dodaje.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Budzet-i-Podatki/191009801-Czy-bogaci-moga-placic-wyzsze-podatki.html

8 - Inflacyjna cisza przed burzą

Grzegorz Siemionczyk 01.10.2019

Indeks cen konsumpcyjnych (CPI), główna miara inflacji w Polsce, wzrósł we wrześniu o 2,6 proc. rok do roku, po 2,9 proc. w poprzednich dwóch miesiącach – oszacował wstępnie GUS.

Ankietowani przez "Rzeczpospolitą" i „Parkiet" ekonomiści szacowali przeciętnie, że inflacja zwolniła do 2,7 proc. I nie jest wykluczone, że te przewidywania okażą się celne. Wstępne szacunki GUS podlegają bowiem rewizjom, tak się stało m.in. w sierpniu, gdy początkowo urząd statystyczny ocenił inflację na 2,8 proc.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

W lipcu i sierpniu inflacja była na poziomie najwyższym od jesieni 2012 r. Jej wrześniową zniżkę ekonomiści zgodnie uważają za preludium do wyraźnego wzrostu na przełomie 2019 i 2020 r. Wtedy dynamika CPI może dojść do 4 proc., m.in. za sprawą wzrostu cen energii.

Główną przyczyną zniżki inflacji było wyhamowanie wzrostu cen żywności i napojów bezalkoholowych do 6,3 proc. rok do roku, z 7,2 proc. w sierpniu i 6,8 proc. w lipcu. Pogłębił się też spadek cen paliw do prywatnych środków transportu. Podczas gdy w sierpniu potaniały one o 0,3 proc. rok do roku, to we wrześniu już o 2,7 proc.

Ekonomiści szacują, że we wrześniu przyspieszyła inflacja bazowa, nie obejmująca cen energii i żywności. Prawdopodobnie (oficjalne dane opublikuje w połowie miesiąca NBP) wyniosła 2,3-2,4 proc., po 2,2 proc. w sierpniu.

- Niższa inflacja we wrześniu jest najprawdopodobniej zjawiskiem przejściowym. Od kilku miesięcy wyraźnie drożeją usługi i trendu tego, chociażby w związku z rosnącymi kosztami pracy, nie da się zatrzymać – skomentowała Monika Kurtek, główna ekonomistka Banku Pocztowego.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Dane-gospodarcze/310019970-Inflacyjna-cisza-przed-burza.html

9 - Leon Podkaminer:, Dlaczego (nie) powinniśmy być w strefie euro

Leon Podkaminer 23.01.2020

Średnie oprocentowanie kredytu konsumpcyjnego w strefie euro wcale nie jest tak niskie, jak się może wydawać – pisze ekonomista w polemice.

9 stycznia na łamach „Rzeczpospolitej" pojawiła się opinia prof. Mariana Nogi („Dlaczego powinniśmy być w strefie euro"). Jej autor uważa, że Polska „powinna być w strefie euro". Niestety, przywoływane przez niego argumenty są w większości hasłowe, niepoparte żadnym, choćby zgrubnym, rachunkiem. Przykładem są (domniemane) korzyści z „eliminowania kosztów transakcyjnych". Natomiast konkretne argumenty przez niego przytaczane nie wytrzymują konfrontacji z faktami.

Sprawą szczególnie bulwersującą jest „przeinaczanie" powszechnie dostępnych danych statystycznych. Pisze prof. Noga, że „przed wejściem do strefy wspólnej waluty PKB na mieszkańca Słowacji był w 2000 r. równy 3833 dol., a w Polsce wynosił 4476

dol". Po 18 latach sytuacja miała się zmienić na korzyść Słowacji. Stąd wynikać ma, że przyjęcie euro przez Słowacje było dla niej korzystne, a jego nieprzyjęcie dla Polski niekorzystne. Prawda (do sprawdzenia np. na stronie Banku Światowego) jest jednak taka, że w 2000 r. PKB na mieszkańca wynosił na Słowacji 5413 dol., a w Polsce 4493 dol.

W istocie Polska zmniejsza – właśnie od 2010 r. – dystans dzielący ją od Słowacji (a jeszcze szybciej dystans dzielący ją od Słowenii, która przyjęła euro jeszcze wcześniej, w 2007 r.) W 2010 r. PKB na m-ca (liczone według siły nabywczej) był na Słowacji o 20 proc. wyższy niż w Polsce – w 2018 r. już tylko 9 proc. Jeśli idzie o Słowenię, to „pogoń" jest jeszcze szybsza. W 2007 r. słoweński PKB na mieszkańca był o 63 proc. wyższy od polskiego. Do 2018 r. przewaga Słowenii stopniała do 23 proc. Fakty te ilustruje wykres 1.

Wykres 1. PKB na mieszkańca w Polsce, na Słowacji i w Słowenii, według siły nabywczej, średnia dla 12 zachodnioeuropejskich krajów strefy euro = 100

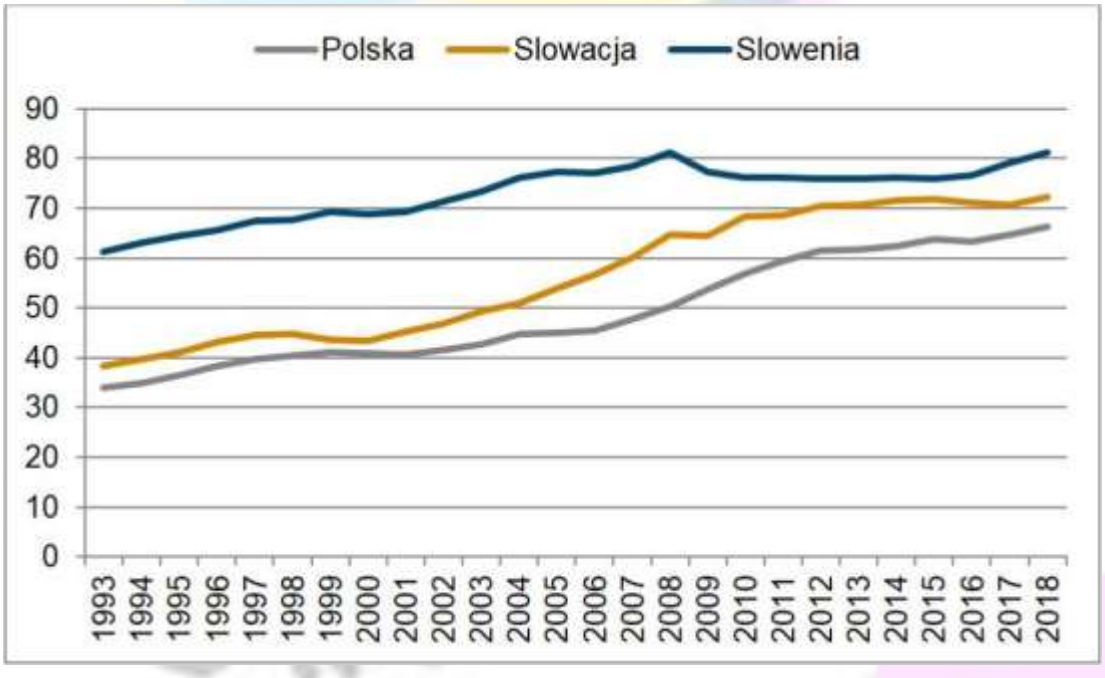

Źródło: Eurostat (AMECO), pozycja HVGDP (PPS).

Drugą konkretną sprawą podnoszoną przez prof. Nogę jest kwestia wysokości stóp procentowych od kredytów bankowych. W Polsce maksymalne oprocentowanie nie powinno obecnie przekraczać 10 proc. (tj. czterokrotności lombardowej stopy procentowej NBP wynoszącej od 2015 roku 2,5 proc.) Prof. Noga twierdzi, że po wprowadzeniu euro „oprocentowanie wszelkich kredytów w Polsce spadłoby kilkakrotnie". Abstrahując od

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

analizy ewentualnych konsekwencji makroekonomicznych tak radykalnego („kilkakrotnie") potanienia kredytów (prawdopodobny skokowy wzrost inflacji, pojawienie się destrukcyjnych „bąbli" spekulacyjnych, wzmożone zadłużanie się, itp.) warto spojrzeć na rzeczywiste wielkości stóp procentowych w strefie euro.

Okazuje się, że średnie oprocentowanie kredytu konsumpcyjnego w strefie euro wcale nie jest tak niskie, jak się laikom może wydawać. Stan faktyczny ilustruje wykres 2.

Wykres 2. Średnia stopa oprocentowania kredytów konsumpcyjnych w strefie euro, w proc., stan w listopadzie danego roku

Źródło: Statystyki stóp procentowych Europejskiego Banku Centralnego.

Należy tu zauważyć, ze według statystyk NBP średnie stopy oprocentowania kredytow konsumpcyjnych w Polsce od dłuższego już czasu nie odbiegają rażąco od stóp dla strefy euro. Przykładowo, w listopadzie 2019 r. średnie oprocentowanie nowych umów kredytowych na cele konsumpcyjne wynosiło 8 proc.

Trzeba oczywiście pamiętać, że średnia stopa dla strefy euro jest pewną abstrakcją, gdyż składają się na nią stopy procentowe dominujące np. w Niemczech, na równi z tymi z Grecji i Włoch. Możliwe, że stopy w „solidnych" krajach strefy euro są niższe od średniej, ale gdzie indziej – dużo wyższe i być może zbliżone do stóp dominujących obecnie w Polsce. Nie ma pewności, do której z tych grup rynki zaliczyłyby Polskę

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

(obawiam się, że do klubu „mniej solidnych"). Opowieści o tym, że w Polsce stopy procentowe spadłyby, po przyjęciu euro, „kilkakrotnie", należy, więc włożyć między bajki.

Reasumując, byłoby z korzyścią dla debaty publicznej, a także, dla jakości nauczania w „wyższych szkołach bankowych" i innych krajowych „akademiach ekonomicznych", gdyby ich prominentni reprezentanci wykazywali więcej zainteresowania faktami i dostępnymi danymi statystycznymi, a mniej powielaniem powierzchownych refleksji.

Leon Podkaminer jest emerytowanym pracownikiem Wiedeńskiego Instytutu Międzynarodowych Porównań Gospodarczych.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Ekonomia/301239957-Leon-Podkaminer-Dlaczego-nie-powinnismy-byc-w-strefie-euro.html

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

ثالثاً ـ الاقتصادات العربية:

10 - 7 سنوات عجاف... أكبر عجز مالي في تاريخ الكويت

قيمته 30 مليار دولار في موازنة مليئة بالمصاريف ووسط تراجع إنتاج النفط... والتمويل من الاحتياطي "المستنزف"

اندبندنت عربية الأربعاء 15 يناير 2020 14:42

وزيرة المالية في الكويت مريم العقيل تتحدث لوسائل الإعلام حول الميزانية الجديدة .(أ.ف.ب(

توقعت الكويت تسجيل أكبر عجز مالي حكومي في تاريخها، فبحسب تقديرات وزارة المالية سيصل العجز في موازنتها التقديرية للعام المالي 2020-2021 إلى أكثر من 30 مليار دولار.

ويمثل هذا العجز أكثر من 23% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، الذي يبلغ 131 مليار دولار، لتكمل بذلك الكويت 7 أعوام عجاف من العجز. وقد فاق مجموع العجز طوال تلك السنوات السبع الناتج المحلي الإجمالي بالكامل ليبلغ 132.3 مليار دولار.

وكانت الكويت بدأت تسجل العجوزات المالية في العام المالي 2014-2015 بنحو 9 مليارات دولار، حيث تضاعف على مدار الأعوام السبعة من دون توقف، وإن شهد بعض التباطؤ في السنوات التي شهدت ارتفاعاً نسبياً بأسعار النفط. وتنتهي السنة المالية في الكويت في 31 مارس (آذار) 2021.

انخفاض في الإيرادات

ومع ثبات الإنفاق العام من دون زيادة عند مستوى 74 مليار دولار، وهو نفس مستويات العام الماضي، تزايد العجز بنسبة 12% مقارنة بالعام المالي الحالي. ويعود ذلك إلى تراجع الإيرادات المتوقعة بما يقارب 10% عن السنة الماضية لتصل إلى نحو 49 مليار دولار.

وعلى الرغم من ثبات السعر الافتراضي لبرميل النفط في ميزانية اقتصاد الدولة النفطية عند مستوى 55 دولاراً للبرميل للعامين الماليين الحالي والمقبل، فإن السبب الرئيس وراء تراجع الإيرادات المتوقعة هو انخفاض حجم إنتاج النفط بما يقارب 100 ألف برميل عن العام الحالي ليصل إلى 2.7 مليون برميل يومياً، رغم توقُع إضافة 250 ألف برميل يومياً إلى القدرة الإنتاجية بعد الاتفاق مع السعودية على عودة الإنتاج من المنطقة المقسومة.

وإلى جانب ذلك، فإن هناك زيادة في تكاليف الإنتاج التي ارتفعت بقيمة مليار دولار عن تكلفة إنتاج العام الحالي، لتصل التكلفة الإجمالية إلى 12.2 مليار دولار. وتعتبر هذه الزيادة مؤشراً سلبياً،

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

حيث تشير تقارير إلى تراجع إنتاج العديد من آبار النفط التي تشهد عمليات استخراج يومية لعشرات الأعوام وحاجتها إلى إجراء صيانة شاملة.

وفي الوقت الذي تمثل الإيرادات النفطية البالغة نحو 43 مليار دولار، بما نسبته 87% من إجمالي إيرادات الدولة، لم يكن هناك مفر من تأثر الميزانية بدرجة كبيرة بانخفاض الإنتاج ولو كان بنسبة طفيفة.

تراجع في الاستثمارات

على الجانب الآخر من الميزانية تظهر أحد معالم المشكلة الرئيسة المتسببة في تحقيق العجز، حيث يعد التوظيف في الجهاز الحكومي أحد مظاهر توزيع الثروة، وإلزاماً على الدولة التي تدفع تعويضاً لمن يعمل في القطاع الخاص، حيث تمثل الرواتب وما في حكمها ما يزيد على 71% من إجمالي النفقات. وقد زادت بشكل طفيف عن موازنة العام المالي الحالي لتقترب من 40 مليار دولار. كذلك زادت الدعوم 6.4% سنوياً، والتي تستحوذ دعوم الطاقة وأسعار المحروقات على أكثر من نصفها لتتخطى 13 مليار دولار.

وانعكس ثبات الإنفاق سلباً على الإنفاق الاستثماري الذي تراجع إلى أقل من 12 مليار دولار وبنسبة 4.5% مقارنة بالعام المالي الحالي ليمثل 16% من إجمالي نفقات الدولة مقارنة بمستوى 17% العام الحالي.

وتعتمد أغلب القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها الإنشاءات والبنوك على ترسية المشروعات الحكومية والإنفاق الاستثماري للدولة، ما ينذر بتباطؤ في النشاط الاقتصادي وأداء الشركات خلال العام الحالي.

غياب الإصلاحات

وفي الوقت الذي تفاعلت باقي دول الخليج إيجابياً مع تراجع أسعار النفط بحدة منذ 4 سنوات، وبدأت في تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية لزيادة إيراداتها واتجاه البعض إلى تقليص الإنفاق العام للحد من العجز، كانت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تطبق أياً منهما، حيث أجلت الحكومة النظر في تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى أجل غير مسمى، فيما يبقى مشروع قانون الضريبة الانتقائية في الأدراج من دون مناقشة في مجلس الأمة.

كما علَّق مسؤول بارز بوزارة المالية في مؤتمر الإعلان عن الموازنة، أمس، مؤكداً أن إعادة تسعير الخدمات الحكومية وصل إلى طريق مسدود، نظراً إلى عدم وجود قبول شعبي لتلك الإجراءات.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وعلى صعيد النفقات، وفي ظل عدم كفاية إيرادات الدولة مجتمعة لسداد الرواتب والدعوم، يبقى الأمر في غاية الصعوبة في دولة الرفاه التي تسعى إلى توطين الوظائف بشكل مكثف، ويبقى حق التوظيف الحكومي أحد المطالب الرئيسة لمواطنيها.

الاستدانة أرخص

وعلقت الوزيرة مريم العقيل، التي تولت حقيبة المالية منذ أسابيع قليلة، على إعلان الموازنة العامة بأن "سداد العجز سيكون من السيولة المتاحة بصندوق الاحتياطي العام والذي يتعرض للنفاد". وكان وزير المالية السابق حذَّر من نفاد الاحتياطي العام بحلول العام المقبل. واعتبرت العقيل أن السحب من الاحتياطي أكثر تكلفة من اللجوء إلى الاستدانة لسد عجز الموازنة.

وتوقفت الدولة عن إصدار أي نوع من أدوات الدين لأكثر من عامين منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2017 عندما انتهى العمل بقانون الدين العام وطرحت الحكومة مشروع قانون جديد يرفع سقف الاستدانة من 33 إلى 82 مليار دولار، ويزيد مدة الاستدانة إلى 30 عاماً كحد أقصى.

الاستدامة في خطر

وفي نفس اليوم الذي أعلنت الكويت تسجيل أكبر عجز في ميزانيتها تاريخياً، استشعر مجلس الوزراء الخطر وقرر العودة إلى إحياء برنامج "استدامة"، الذي يهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية للدولة من خلال تطبيق إصلاحات عاجلة تأتي في مقدمتها إعادة هيكلة سلم الرواتب بما يوقف نمو الباب الأول، وإعادة هيكلة نظام المشتريات بما يحقق مركزية الشراء بهدف توحيد نمطية المواصفات والاحتياجات، وتعزيز إدارة الدين العام، بما يحقق كفاءة الاقتراض بدلاً من السحب المباشر من الاحتياطي العام، وإعادة هيكلية الجهاز الحكومي بما يحقق تقليص الإنفاق الجاري، والاستمرار في مواجهة الفساد والهدر من خلال تشديد الرقابة على منافذ الصرف في المشروعات، بالإضافة إلى العمل على تنويع مصادر الدخل لزيادة الإيرادات بزيادة الرسوم وفرض الضرائب على الخدمات، وخصخصة بعض الخدمات.

https://www.independentarabia.com/node/86716/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/7-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%AC%D8%A7%D9%81-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

11 - عجز الموازنة المغربية يرتفع إلى 5 مليارات دولار في 2019

الدار البيضاء: لحسن مقنع 01 فبراير 2020

بلغ عجز موازنة الحكومة المغربية 46.7 مليار درهم (5 مليارات دولار) في نهاية 2019، بارتفاع 14.2 في المائة مقارنة مع 2018، وأصبح يمثل نحو 4.1 في المائة من الناتج الخام الداخلي. ونتج هذا العجز عن انخفاض المداخيل العادية بنسبة 4.1 في المائة، والناتج أساسا عن انخفاض المداخيل غير الجبائية (الضريبية) بنحو 29.4 في المائة بسبب عدم تكرار عملية ضخ 24 مليار درهم (2.53 مليار دولار) من الهبات الخليجية في خزينة الحكومة خلال 2019، كما حدث في 2018.

وارتفعت المداخيل الجبائية بنحو 1.9 في المائة، نتيجة ارتفاع محصول الجبايات غير المباشرة بنسبة 5 في المائة، فيما عرفت الجبايات المباشرة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل استقرارا نسبيا.

أما النفقات العادية للحكومة، فعرفت ارتفاعا بنحو 9.2 في المائة، نتيجة ارتفاع أجور الموظفين بنسبة 5 في المائة، وارتفاع نفقات شراء السلع والخدمات بنسبة 10.6 في المائة. كما عرفت السنة الماضية ارتفاع نفقات تسديد فوائد المديونية الحكومية بنسبة 9.2 في المائة، وارتفاع نفقات دعم أسعار غاز البوتان بنسبة 33.2 في المائة. من جانبها، عرفت النفقات الاستثمارية للحكومة ارتفاعا بنحو 3.7 في المائة، لتبلغ قيمتها 70.4 مليار درهم (7.4 مليار دولار).

في هذا السياق، بلغ نقص تمويل الموازنة العامة للحكومة 46.2 مليار درهم (4.9 مليار دولار) بزيادة نحو 12 في المائة مقارنة بالعام السابق. وأشارت النشرة الإحصائية للخزينة العامة للمغرب إلى أن هذا النقص جرى تمويله عن طريق المديونية الداخلية بقيمة 29.1 مليار درهم (3.1 مليار دولار)، وبنحو 17 مليار درهم (1.8 مليار دولار).

وبخصوص تطور المديونية الخارجية للمغرب خلال 2019 أوضحت النشرة أن الحكومة المغربية اقترضت 10.6 مليار درهم (1.12 مليار دولار) من السوق المالية الدولية، و9.7 مليار درهم (1.02 مليار دولار) لدى البنك الدولي، و3.8 مليار درهم (400 مليون دولار) لدى البنك الأفريقي للتنمية، فيما بلغت قيمة تسديد أصل الدين 8.4 مليار درهم (884 مليون دولار)، الذي ترتب عنه رصيد إيجابي بقيمة 17 مليار درهم (1.8 مليار دولار)، والذي ساهم في تمويل عجز الموازنة.

https://aawsat.com/home/article/2109131/%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2019

12 - 60 مليار دولار إيرادات نفط متوقعة للكويت العام المالي الجاري بارتفاع 40 % عن تقديرات حكومية

وزيرة المالية الكويتية مريم العقيل خلال الإعلان عن بنود الميزانية في 14 يناير (أ.ف.ب(

القاهرة: «الشرق الأوسط» 27 يناير 2020

توقعت شركة بلتون المالية القابضة، نمو الإيرادات النفطية الكويتية بنسبة 17 في المائة على أساس سنوي، لتسجل 18.1 مليار دينار كويتي (60 مليار دولار) في العام 2020-2021، بارتفاع 40 في المائة عن تقديرات الحكومة الكويتية.

وأرجعت بلتون، التي بدأت بتغطية السوق الكويتية مؤخرا، في تقرير لها حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، الزيادة المتوقعة في الإيرادات النفطية، إلى الارتفاع المتوقع لأسعار البترول عند متوسط 68.9 دولار للبرميل، مقابل متوسط 64.98 دولار للبرميل المتوقع في العام المالي 2019-2020 وأعلى من السعر المتوقع من الحكومة الكويتية عند 55 دولارا للبرميل.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة الكويتية متحفظة جداً في مستهدفات الميزانية، نظراً لأسعار البترول المستخدمة المتحفظة، التي تقل عادة بين 40 - 50 في المائة عن سعر السوق. بناءً على ذلك، توقعت بلتون إيرادات إجمالية بنحو 20.8 مليار دينار كويتي (69 مليار دولار) في العام المالي 2020-2021. بارتفاع عن التقديرات الحكومية بنحو 6 مليارات دينار كويتي (20 مليار دولار). رغم أن الحكومة الكويتية أجلت تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى عام 2021، بحسب تقارير إعلامية محلية، «لا نتوقع أن تعكس إيرادات الميزانية هذا القرار.»

وأخذت بلتون في الاعتبار، عند تقديرات الإيرادات وفقا للتقرير، تطبيق الضرائب الانتقائية بحلول الربع الرابع من عام 2020-2021، والتي تنتظر حالياً موافقة البرلمان. «كنا قد توقعنا بالفعل تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى عام 2022-2023 لحين اختبار العلاقة بين أعضاء البرلمان المقبلين وأعضاء مجلس الوزراء الذين تم تعيينهم مؤخراً.»

وأقرت الحكومة الكويتية الميزانية العامة لعام 2020-2021 (المنتهي في مارس/ آذار)، مع عجز متوقع بنحو 9.2 مليار دينار كويتي (28 مليار دولار)، مقارنة بالعجز المستهدف عند 8.3 مليار دينار كويتي (25 مليار دولار) في 2019-2020 بعد تحويل 10 في المائة من إجمالي الإيرادات لصندوق الأجيال القادمة الكويتي، بحسب وزارة المالية الكويتية.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

ويبلغ الإنفاق الحكومي المتوقع 22.5 مليار دينار كويتي في العام المالي 2020-2021 (68 مليار دولار) دون تغيير عن المقدّر في ميزانية العام الحالي، مع توقعات بأن يبلغ إجمالي الإيرادات 14.8 مليار دينار كويتي (45 مليار دولار)، بانخفاض عن 15.8 مليار دينار كويتي (48 مليار دولار) في العام المالي 2019-2020.

وذلك ناتج، وفقا للتقرير، عن الإيرادات المتوقعة من النفط الخام بنحو 12.9 مليار دينار كويتي (39 مليار دولار)، منخفضة من تقديرات العام الحالي عند 13.9 مليار دينار كويتي (42 مليار دولار). يستقر سعر النفط المقدّر في الميزانية العامة عند 55 دولار للبرميل، دون تغير عن العام المالي 2019-2020.

وتتوقع بلتون أن تبلغ فاتورة الإنفاق 22.4 مليار دينار كويتي (74 مليار دولار) وفقاً لتقديرات الحكومة، وذلك نتيجة مدفوعات التحويلات المتوقع أن تقدّر بـ8.7 مليار دينار كويتي (29 مليار دولار)، مقابل المبلغ المقدّر في الميزانية عند 8.3 مليار دينار كويتي (25 مليار دولار). مشيرة إلى أن فاتورة الإنفاق على الدعم المقدّرة في الميزانية تبلغ 3.97 مليار دينار كويتي (12 مليار دولار)، مع تخصيص 50.6 في المائة لدعم الوقود، 20 في المائة لدعم التعليم، وتخصيص النسبة المتبقية للدعم الاجتماعي والإسكان.

ومن المتوقع، وفقا للتقرير، أن يبلغ الإنفاق الرأسمالي 2.4 مليار دينار كويتي (8 مليارات دولار) في العام المالي 2020-2021، ممثلا نمو بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي، رغم أن ذلك لا يزال أقل من المتوقع من قبل الحكومة عند 3.57 مليار دينار كويتي (11 مليار دولار). وذلك بدعم من المشروعات التي يتم تقييمها عند صافي 35.8 مليار دولار والمتوقع إتمامها في العام المالي 2020-2021، مقارنة بـ26.8 مليار دولار هذا العام المالي، وفقاً لمجلة ميد.

وتوقع التقرير أن تسجل ميزانية الكويت عجزاً بنحو 1.6 مليار دينار كويتي (5 مليارات دولار، 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) العام المالي المقبل قبل خصم 10 في المائة من الإيرادات لصالح صندوق الأجيال القادمة، مما يقل عن مستهدف الحكومة بنحو 7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، 4.1 مليار دينار كويتي (12 مليار دولار، 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بعد خصم 10 في المائة، مما يقل عن العجز المستهدف من الحكومة بنسبة 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأبقت بلتون على توقعاتها للدين العام عند 14.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2019-2020 و12.5 في المائة في العام المالي 2020-2021، مشيرة إلى أن «الحكومة

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

الكويتية لا يمكنها إصدار أدوات دين سيادية، نظراً لغياب قانون الدين العام. رغم أن قانون الدين العام قيد النظر في مجلس الأمة الكويتي، ولحين إقراره ستضطر الحكومة الكويتية إلى الاعتماد على السحب من صندوق الاحتياطي العام؛ مما يشكّل ضغطا على السيولة المتاحة في صندوق الاحتياطي العام، والذي يمكنه أن يمول عجز الميزانية خلال العامين الماليين قبل أن تضطر الحكومة للجوء إلى سوق السندات أو صندوق الأجيال القادمة، والذي سيستلزم موافقة البرلمان.«

كانت وكالة ستاندرد آند بورز قد أكدت التصنيف الائتماني للكويت عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، بدعم من حجم الأصول الأجنبية الضخم لدى صندوق الكويت السيادي، الذي يدير صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة، والمقدّر بنحو 592 مليار دولار، وذلك وفقاً لمؤسسة الصندوق السيادي العالمية.

https://aawsat.com/home/article/2100821/60-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A

13 - هكذا تمت سرقة وطن*

♦جردة دقيقة من داخل وزارة المالية ومصرف لبنان بالأرقام الصحيحة والدقيقة تؤكد كيف تآمر رياض سلامة مع رفيق الحريري وميشال المر والرئيس ألياس الهراوي ونجيب ميقاتي وجمعية المصارف على نهب لبنان ووضعه تحت دين لامَسَ المئة مليار دولار ونهب إيداعات المواطنين اللبنانيين التي تبلغ 186 مليار دولار، وأختفت الاموال دون حسيب او رقيب.

♦القصه بدأت منذ العام 1992 عندما تَوَلَّى رفيق الحريري رئاسة اول حكومة في عهد الرئيس الهراوي، بتسوية سورية سعودية اميركية،

أتى الحريري بمشروع خطير نَبَّه منه الرئيس حسين الحسيني آنذاك، وشَدَّدَ على خطورته، رغم أن الحريري أحد عرَّابي الطائف مع الحسيني.

ما لبث ان غادر الحسيني مجلس النواب واستلم الرئاسة بعده نبيه بري ولا زال.

♦بأوامر أميركية وبتعليمات البنك الدولي وبحسب خطة مرسومة سلفاً ومُحكَمَة ارتفع الدولار من ٢،٤٠ ليرة الى ٣٠٠٠ ليرة ثم هبط سعر التداول فيه الى ١٥٠٠ ليرة وتم تثبيته هنا ضمن سياسة مشروع الافقار الذي جاءَ بهِ الحريري ألأب للسيطرة على لبنان ومقدراته ومنع قيامته ليبقى ضعيفاً في ظل اقتصاد وقوة عسكرية اسرائيلية قوية بجواره.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

♦اشترى حيتان المال اللبنانيون كل العملات الاجنبية الموجودة في المصرف المركزي بعد تعيين رياض سلامة حاكماً له على سعر 2،4 وعندما ارتفع سعر الدولار الى 3000 L.L.عاودوا شراء الليرة اللبنانية بنفس قيمة العملة التي استبدلوها سابقاً فوصل حد ارباحهم بمعدل 1200٪ ثم أصدَرَ سلامة سندات خزينة بالليرة اللبنانية بفائدة وصلت الى حد ال 45٪ وهي تعتبر جنونية لم يسبق لنظام مصرفي عالمي دفعها من قبل!

وبعد تثبيت السندات ثبت سعر صرف الدولار على 1500 ليرة ايصاً تضاعفت ارباحهم بنسبة 100٪

خلال عشر سنوات وحتى انتهاء تاريخ السندات كانت الخزينة اللبنانية قد تم استنزاف 90٪ من موجوداتها ومنذ اول خمس سنوات بدأت حكومة الحريري بالإستدانة من المصارف لتسديد متوجبات الدين العام الداخلي الذي فاقت مداخيل الدولة عشرات المرات.

هذه كانت الخطوة الاولى لرفيق الحريري ورياض سلامة والمصارف وكبار المودعين وواحدة من الاسباب التي افلسوا فيها خزينة الدولة واوقعوها تحت دين عام داخلي وصل الى الاف المليارات، بدأوا بعدها الاستدانه من المصارف ومن الخارج.

♦أما السبب الثاني هو الهدر من خلال ابرام الصفقات بالتراضي وتضخيم المصاريف والمدفوعات وعجز الكهرباء المقصود والمنظم.

تقاسمت الترويكا وحلفائهم كل شيء النفايات النفط الغاز البُنَى التحتية واحد إلك واحد إلي لغاية الآن وما وصلنا اليه.

♦أما في جردة الحسابات الدقيقة لكل ما جرى سأكشف لكم واحد من اهم اسرار لعبتهم الخطيرة والدنيئة التي استمر بها رياض سلامة مع شركائه حتى بعد رحيل الحريري ألأب وهي على الشكل التالي...

♦جمعت الدولة اللبنانية ضرائب من جيوب الناس بدايةً من العام 1993 ولغاية 2018 رقماً مهولاً بلغ بالضبط 149 مليار دولار أميركي، وأيضاً أستدانوا خلال نفس الفترة السالفة الذكر من الخارج ومن المصارف مبلغ 86 مليار و300 مليون دولار بالارقام الموثقة الصادقة.

كما يترتب على الخزينة ديون للضمان الأجتماعي. والمدارس. والمستشفيات. والمتعهدين. والمهجرين. مبلغ 15 مليار دولار

أي ما مجموعه : 149+86،300+15=250،300 مليار دولار و300مليون دولار.

♦للعلم أن كل هذه المدفوعات كانت جميعها بلا حسابات منذ العام 1993 وانا مسؤول عن كلامي.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

♦انفقت الدولة اللبنانية من العام 93لغاية العام 2018 مبلغ 24 مليار دولار على الكهرباء أضف اليهم الجباية التي بلغت حوالي 12 مليار دولار. ولا زالت الكهرباء 12 ساعه او اقل من ذلك.مع العلم ان لبنان يحتاج الى مليار دولار لتصبح الكهرباء 24/24 وتصبح ذات مدخول ومُنتِجَة لكنهم لا يريدو ذلك.

♦كما انفقت الدولة اللبنانية بدل فوائد للمصارف خلال 26 عام على مبلغ 84 مليار دولار دين للمصارف بذمتها.

دفعت فوائد بلغت 86 مليار دولار.! وكل ذلك بالاتفاق بين رياض سلامة والمصارف ضمن سياسة ممنهجة لنهب الدولة وافقارها وتدمير اقتصادها؟

♦بالتفاصيل كيف كانوا يفعلون ذلك؟

♦يقوم المصرف المركزي بالموافقة على قروض مالية ضخمة للمصارف بالدولار الاميركي بفائدة 2٪ طويلة الامد.

♦تعود المصارف وتودع نفس المبالغ في المصرف المركزي بفائدة 8٪ أي بفارق 6٪ ارباح من خزينة الدولة تذهب هدراً وسرقة مقوننه على طريقة هندسة رياض سلامة المالية كانَ قد استفاد منها كثيرون مثل نجيب وطه ومازن ميقاتي وبعض القضاة والنافذين وابنائهم بينما يئرزح غالبية الشعب اللبناني تحت خط الفقر!

♦وصلَت مجموع المبالغ التي اقرضها المصرف المركزي للبنوك والافراد الى 32 مليار دولار بفائدة 2٪ اعادوا ايداعها في المصرف نفسه بفائدة 8٪ الامر الذي خَسَّرَ الخزينة 6٪ بلغت قيمتها على مدى 27 عام 70مليار دولار و200 مليون ما يقارب 60٪ من مجموع الإنفاق الحكومي الاجمالي. تقاسموها فيما بينهم ناهيك عن القروض المعفاة من الفوائد والتي اودعوها بفوائد عاليه تدر عليهم الارباح من جيوب المواطنين.

♦استمر المجرمون حيتان البلد باللعبة والشعب يزيد افقاراً ولم يرف لهم جفن هؤلاء القُساة القلوب المجرمون.

♦أن 16 مصرفٍ من أصل 76 مصرف يمتلكهم 11 شخص فقط يمتلكون ما يقارب 80٪ من مجموع ايداعات البنوك اللبنانية وذلك بفضل هندسات رياض سلامة المالية المرسومة سلفاً من البنك الدولي بهدف تجويع وتركيع لبنان.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

♦أضيف أن شخص واحد من بين المالكين للمصارف الكبرى ال 11 يمتلك 51٪ من كل ايداعات البنوك اللبنانية بمفرده وتبلغ عدد افراد الأُسر المالكة ال11 حوالي 200 شخص يعمل 5 ملايين لبناني واقتصاد دولة بكاملهِ لخدمتهم كعمال وعبيد.

♦غالبية الشعب اللبناني يرزح تحت خط الفقر ونسبة البطاله تجاوزت ال 33٪

وفي كل عام يزيد العجز بالموازنة حتى وصل الآن الى 15٪.

وعندما كنا نسأل عن الوضع النقدي كان يتحفنا رياض سلامة بأن وضع الاقتصاد اللبناني جيد والليرة بأمان. في كل مرة كان يخدرنا ونحن لا نستفيق وكل ذلك بفضل حكامنا واحزابنا اللصوص المتآمرين مع علي باب على سرقة المغارة.

♦ولطالما حذرَ حزب الله من الانهيار فلا أذان تسمع ولا من يستجيب.

وصلنا الى الانهيار المرجو اميركياً لتنفيذ خطته التالية بالانقضاض على احد اكبر فروع المقاومة في المنطقة العربيه الا وهو حزب الله. كل السياسات النقدية ما كانت بريئة ورفيق الحريري جيئ بهِ لتنفيذها وعندما عارضهم قتلوه والآن خليفته سعد الضعيف يكمل ما جاءَ لأجلهِ أباه ولم يكمله؟

♦هناك 2مليار دولار ضرائب على المصارف لم تُحَصل.

وايضاً هناك 6 مليار دولار مستحقة على الدولة جبايتها ايضاً لم يتم تحصيلها وهي من مسؤولية وزراء المال تكفي لتأمين سيولة وسد العجز. أيضاً هناك مبلغ 3200 مليار ليرة تفع كفائدة بدل سندات الخزينة التي لا لزوم لها للمصارف باللعبه ذاتها التي ذكرتها لو تم ايقاف الدفع سيتم توفي مبلغ 6،7 مليار دولار كل سنه تغنينا عن الاستدانة وعن سيدر.

♦اخواني نحن بلد غني بالعقول والموارد واللصوص. ♦إسماعيل النجار.. منقول

14 - مع تزايد الشكوك الاقتصادية... قطر في دوامة استكمال مشروعات كأس العالم
بيانات رسمية تكشف عن نقص كبير بمعدل السيولة وتعثر في الإنجازات بسبب الانكماش العقاري

خالد المنشاوي صحافي مختص في الشؤون الاقتصادية الاثنين 2 سبتمبر 2019 20:50

انكمش الاقتصاد القطري على أساس ربعي بنسبة 2.6% بضغط هبوط قطاع التشييد وقطاعات أخرى (أ.ف.ب).

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

تزيد شكوك الأوساط الاقتصادية حول قدرة قطر على إتمام تنظيم بطولة كأس العالم 2022. فعلى الرغم من إنفاق المبالغ المالية الكبيرة، فإن الدوحة تعاني من الضغوط والتحديات الإقليمية بالمنطقة وذلك بعد المقاطعة الرباعية، مما انعكس على سرعة إنجاز مشروعات الاستعداد للبطولة.

وتجلى أثر هذه الضغوط التي تعاني منها الدوحة في انكماش قطاع التشييد الذي ينعكس بشكل مباشر على مشروعات كأس العالم، حيث أظهرت بيانات وزارة التخطيط والإحصاء القطرية انكماشا في القطاع خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 1.2% على أساس سنوي، وبانخفاض نحو 4.9% على أساس ربعي مقارنة بالربع الرابع من 2018، وهبط قطاع التشييد مسجلا 22.45 مليار ريال (6.16 مليار دولار) بالربع الأول 2019، من 22.737 مليار ريال (6.24 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام السابق.

وبضغط هبوط قطاع التشييد بجانب عدد من القطاعات، انكمش الاقتصاد القطري على أساس ربعي بنسبة 2.6% إلى 202.334 مليار ريال (55.6 مليار دولار)، مقارنة بنحو 207.753 مليار ريال (57 مليار دولار) بالربع الأخير من 2018.

وبحسب بيانات رسمية، فإن قطاع التشييد سجل نمواً سنوياً بمتوسط 18% منذ نهاية 2012 مدعوماً بالإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022، البالغ كلفتها 200 مليار دولار.

وكانت الحكومة القطرية تعوّل على استضافة تنظيم مونديال كأس العالم 2022 في إنقاذ السوق العقارية من كبوتها، لكن الأزمة الحالية التي تعيشها الدوحة مع استمرار المقاطعة الخليجية والعربية، تسببت في أن تواجه قطر العديد من الأزمات المتعلقة بتمويل المشاريع المرتبطة بكأس العالم.

وكان الملف القطري لاستضافة كأس العالم 2022 فاز بتنظيم الحدث الأبرز في كرة القدم يوم 2 ديسمبر (كانون الأول) 2010، بعد حصوله على 14 صوتاً في المرحلة الأخيرة من التصويت متفوقاً على الملف الأميركي الذي حصد 8 أصوات وسط شبهات بدفع رشوة لأعضاء بالفيفا، وستقام البطولة على مدار 28 يوماً، وستعقد المباراة النهائية في 18 ديسمبر 2022.

وخلال السنوات التي تلت إعلان فوز قطر بتنظيم المونديال، ظهر العديد من الأدلة على الفساد الذي ألقى بظلاله على كواليس التصويت لملف قطر، لكن دون اتخاذ (فيفا) إجراءات حقيقية في طريق سحب التنظيم.

ضغوط من الانكشاف المرتفع على سوق العقارات المتراجعة

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

على صعيد متصل، ذكرت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، أن المصارف القطرية تواجه ضغوطا من الانكشاف المرتفع على سوق العقارات المتراجعة والتي تضررت بفعل تزايد المعروض المرتبط بإقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2022.

وأفادت الوكالة بأن تراجعاً في أسعار الإيجارات بلغ ما نسبته 20% في السنوات الأخيرة، حيث يتوقع أن تشهد هذه الأسعار انخفاضا في ظل طرح المشروعات المرتبطة بالبطولة في السنوات المقبلة.

وأشارت "فيتش" إلى أن الأصول العقارية المتدهورة باتت تشكل خطرا على الوضع الاقتصادي، بخاصة مع نقص السيولة وخروجها منذ عام بدأت في 2017 عندما خرجت ودائع لا تقل قيمتها عن 30 مليار دولار من النظام المصرفي القطري.

شكوك حول قدرة الدوحة على استيعاب طلبات الإشغالات الفندقية

ويشير مراقبون إلى أن هناك شكوكاً حول قدرة الدوحة على توفير إقامة تستوعب الأعداد الكبيرة للمشجعين التي ستحضر لمؤازرة منتخباتها الـ31 المشاركة إضافة إلى قطر، وذلك في ظل المساحة الصغيرة للدولة الخليجية والتي تبلغ 11.57 ألف كيلو متر مربع.

وتفيد تقارير إخبارية بأن ذلك دفع الـ"فيفا" إلى طرح فكرة إشراك دول مجاورة في التنظيم ولو بحجة زيادة عدد المنتخبات المشاركة لـ 48 بدلا من 32 منتخبا، إلا أن رفض قطر حال دون إتمام الأمر نظرا لاستمرار المقاطعة الرباعية التي بدأت في 2017، كما أن ارتفاع العدد يحمل معه زيادة في أعداد المشجعين وهو ما لا تتحمله الدوحة.

وتتوقع اللجنة العليا "المسؤولة عن تنظيم كأس العالم 2022"، أن يحضر المونديال ما بين 1.2 مليون و1.7 مليون متفرج.

بنية تحتية قطرية في طور التنفيذ

ويُطالب الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) قطر بتوفير 60 ألف غرفة فندقية في الأقل خلال فترة بطولة كأس العالم التي تستمر شهراً، فمن المُقَدَّر أن تجذب قطر نحو 1.5 مليون متفرج، وهو أكثر من نصف سكانها البالغ عددهم 2.6 مليون نسمة. أما قطر فلديها نحو 26500 غرفة، وسوف تضيف 15000 أخرى بحلول عام 2022، حسب تقديرات شركة العقارات "DTZ".

وقالت اللجنة القطرية المنظمة لكأس العالم إن البقية ستقابلها غرف على متن سفن الرحلات السياحية وفي المقرات الصحراوية، ومن المتوقع أن تكون هذه المخيمات عبارة عن أماكن إقامة بدوية لتعريف الزوار بمذاق الحياة الصحراوية.

مكاسب قطرية مشكوك فيها

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

ورغم الشكوك التي تلاحق عملية تنظيم الحدث الضخم، تؤكد قطر التزامها تنظيم نسخة مميزة من المونديال تمثل فيها الوطن العربي وتعكس الإمكانات الكامنة لدى شعوب المنطقة.

وفي هذا الصدد، قال الأمين العام للجنة الإرث والمشاريع القطرية، حسن الذوادي، إن "استضافة كأس العالم لكرة القدم تمثل وسيلة تسهم في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمارات والشراكات الدولية في قطر، فيما تبلغ ميزانية الملاعب والمنشآت المصاحبة لاستضافة بطولة كأس العالم نحو 6 مليارات دولار".

وأفاد بأن البطولة ستُسهم في تطوير صناعات جديدة، واستقطاب مواهب واستثمارات جديدة للدولة، وإحداث تغييرات تشريعية إيجابية في مجالات هامة كتحسينات قانون العمل.

في المقابل، وفي أكتوبر (تشرين الثاني) من العام الماضي، نشرت صحيفة "ديلى إكسبريس" تقريراً قالت فيه إن تعرض قطر ليوم واحد من الأمطار تسبب في تعطيل العمل في مشروعات كأس العالم، مما يسبب تأخيرا في الجدول الزمني الخاص بتسليم المشروعات، بجانب مزيد من التكلفة المالية نتيجة إصلاح الأضرار التي لحقت بالمشروعات والمباني الموجودة بالفعل.

وذكرت الصحيفة أنه على رأس هذه المشروعات يأتي "استاد مدينة التعليم" بالدوحة، ومع ذلك تحاول السلطات القطرية التقليل من الأضرار، حيث قال المتحدث باسم اللجنة المنظمة للبطولة إن المشروعات لم تتعرض لأضرار كبيرة، ولم يحدث سوى اضطراب طفيف في جدول المواعيد الخاصة بتسليم المشروعات.

وحتى الآن لم يكتمل من استادات كأس العالم سوى استاد واحد فقط وهو "استاد خليفة الدولي"، والذي شهد بعض الأضرار نتيجة الفيضانات ويحتاج إلى إصلاح.

وكشفت أرقام أصدرها البنك المركزي القطري في سبتمبر (أيلول) من العام الماضي، أن كأس العالم 2022 ربما يتسبب في عجز اقتصادي، وربما إفلاس للعديد من الشركات القطرية، حيث ذكر البنك المركزي القطري أن هناك انخفاضا حادا في الودائع القطرية بالبنوك، وأن حكومة الدوحة سحبت ما قيمته 18 مليار ريال (5 مليارات دولار) من ودائعها في البنوك المحلية خلال يوليو (تموز) من العام الماضى لتغطية نفقات الحكومة وعجزها المالي.

شركات التطوير العقاري تواجه الإفلاس

في سياق متصل، حذرت منظمة "كورنرستون غلوبال" للاستشارات الاقتصادية من أن مشروعات كأس العالم 2022 تحمل خطورة للشركات التي تعمل على تنفيذها، كون الحكومة القطرية ربما لا تتمكن في النهاية من الإيفاء بما عليها من مستحقات مالية للشركات.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وأوضحت المنظمة في تقرير لها أن "التقديرات الأولية تشير إلى أن قطر ستنفق 200 مليار دولار على استضافة كأس العالم، ولكن بعد المقاطعة العربية زادت التكلفة بنحو 20% إلى 25% بالنسبة إلى الشركات التي تعمل في مجال استيراد المواد المستخدمة في البناء".

وحتى بعد تأخر أعمال البناء عن الجدول الأساسي لها، لم يتمكن المقاولون والشركات من إقناع السلطات القطرية بتحمل فارق الزيادة في التكاليف، رغم أن التأخير خارج عن إرادة الشركات. وحتى الآن هناك ما يقرب من 30 دعوى قضائية ضد قطر في غرفة التجارة العالمية، حيث يخشى المتعاقدون والمقاولون ألا تتمكن قطر من دفع المستحقات المالية، وسط مخاوف من إنهاء أعمالهم هناك.

السياحة تعاني مع دخول المقاطعة العربية عامها الثالث

من جانب أخر، وبحسب بيانات هيئة السياحة القطرية، انخفض عدد زوار قطر بنسبة 19% خلال العام الماضي إلى 1.819 مليون زائر، من 2.256 مليون زائر في العام 2017، وذلك في ظل تزايد الضغوط الناجمة عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع 4 دول عربية وتراجع عدد الزوار القادمين من الخليج.

يأتي ذلك على الرغم من إتاحة تسهيلات جديدة غير مسبوقة بدول خليجية جاء أبرزها في أغسطس (آب) 2017، والذي تضمن إعفاء مواطني 80 دولة من تأشيرة الدخول إلى البلاد.

فيما جاء ذلك التراجع السنوي لانخفاض عدد الزوار والوافدين من دول مجلس التعاون الخليجي في العام الماضي بنسبة 73.4%، عند 200.12 ألف زائر، مقارنة بـ752.88 ألف زائر في 2017، فيما كان يبلغ العدد قبل المقاطعة 1.41 مليون زائر في عام 2016.

تقرير سلبي يرصد انتهاك حقوق العمالة

وبحسب تقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"، فإن لدى دولة قطر قوة عاملة تضم قرابة مليوني شخص، يشكلون نحو 95% من مجموع القوى العاملة يعمل نحو 800 ألف منهم في البناء. وذكر التقرير أن 520 من العمال لقوا حتفهم لأسباب لم يتم شرحها من قبل السلطات الصحية القطرية للمنظمة العالمية.

وانتقد التقرير القوانين التي تعمل بها الحكومة القطرية لعدم السماح بالتشريح أو الفحوص بعد الوفاة، وهي التي غالبا ما تعزى بشكل غامض إلى سكتة قلبية بحسب "هيومن رايتس ووتش".

وكشف الردّ القطري عن انتهاكات حقوق الإنسان في ملف العمالة الوافدة التي نفذت منذ أيام إضرابا عن العمل في مشاريع البنى التحتية لمونديال 2022، عن عمق الأزمة الاقتصادية التي تعاني

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

منها الدوحة. وأصدر مكتب الاتصال الحكومي في قطر بيانا ملتبسا ومراوغا قال إنه يخصّ "نتائج التحقيق في الإضراب السلمي لعدد من العمال".

وقال البيان إن السلطات "فتحت تحقيقا في الإضراب الذي نفذه عمال في منطقة الشحانية يوم الرابع من أغسطس وقد تم اعتقال الموقعين المفوضين من الشركتين المعنيتين".

وزعم البيان أن "السبب وراء التأخير في دفع أجور العمال جاء نظراً لوجود تدفق نقدي سلبي لدى الشركتين حدث نتيجة التأخر في الدفع من قبل عناصر أخرى في سلسلة التوريد"، دون ذكر تفاصيل عن تلك "العناصر" المسؤولة عن السيولة المالية التي تعاقدت معها الشركتان أو تسميتها.

وفي 5 يونيو (حزيران) من العام 2017، أعلنت 4 دول عربية (السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر) مقاطعة الدوحة إثر اتّهامات للأخيرة بدعم جماعات إرهابية والعمل على زعزعة استقرار الدول الأربع المقاطِعة، وهي التهم التي تنفيها قطر، الدولة الخليجية الصغيرة والغنية بالغاز.

فيما تردّ الدوحة بأن المقاطعة ما "هي إلا محاولة للتأثير على قرارها السياديّ". وترتّب على المقاطعة آثار سلبية اقتصاديّاً وسياسيّاً على الدوحة، إضافة إلى حظر النقل الجوي والبري مع هذه الدول.

الأداء السلبي يخيم على أداء القطاع المصرفي

على صعيد متصل لا يزال القطاع المصرفي في قطر يواجه ضغوطاً كبيرة منذ بدء المقاطعة الخليجية للدوحة في يونيو(حزيران) 2017، وبحسب أخر تقارير البنك المركزي، سجلت المؤشرات المصرفية أداء سلبياً على الرغم من تعليق الآمال على القطاع كأحد مصادر تمويل مشروعات تنظيم كأس العالم 2022.

وحسب النشرة الشهرية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، الخميس، تراجعت السيولة المحلية بنسبة 5.8% على أساس سنوي في يوليو (تموز) الماضي إلى 544.03 مليار ريال (149.4 مليار دولار)، مقارنة بنحو 588.14 مليار ريال (161.5 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2018.

والسيولة المحلية أو ما يعرف بالمعروض النقدي (م2) تشمل الأرصدة الموجودة في الحسابات أو الودائع لأجل، وكذلك حسابات التوفير في البنوك.

وعلى ذات الصعيد، طالت التأثيرات السلبية ارتفاع عجز الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي بنسبة 45.6% في يوليو (تموز) إلى 129.26 مليار ريال (35.5 مليار دولار)، من عجز بقيمة 88.7 مليار ريال (24.4 مليار دولار) بالشهر المناظر من العام الماضي.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وأفادت البيانات بأن الأصول الأجنبية للمركزي القطري كانت داعماً لعدم ارتفاع عجز الأصول الأجنبية لمستويات قياسية للقطاع المصرفي ككل، إذ ارتفعت أصول "المركزي" الأجنبية إلى 141.26 مليار ريال (38.8 مليار دولار) بنمو سنوي 51.6%، وذلك بفضل تحسن أسعار النفط العالمية.

في المقابل، لا تزال المصارف القطرية تعاني عجزا كبيرا في الأصول الأجنبية والذي ارتفع بنسبة 49% إلى 269.23 مليار ريال (73.9 مليار دولار)، مقارنة بنحو 180.4 مليار ريال (49.5 مليار دولار) في يوليو (تموز) 2018.

تراجع الودائع المصرفية

كما تأثر أداء المصارف من تراجع إجمالي الودائع (مع استبعاد ودائع غير المقيمين) بنسبة 5.6% إلى 617.4 مليار ريال (169.5 مليار دولار) في الشهر الماضي، مقابل 645.22 مليار ريال (177.2 مليار دولار) في يوليو (تموز) من العام الماضي.

وحول السبب الرئيس لتراجع حجم الودائع في قطر، عزا تقرير "المركزي" ذلك إلى تراجع الودائع الخاصة بالعملات الأجنبية بنسبة 4.6% في يوليو (تموز) على أساس سنوي إلى 77.8 مليار ريال (21.4 مليار دولار)، من 81.6 مليار ريال (22.4 مليار دولار) قبل عام.

كما هبط النقد المصدر من العملات المتداول داخل قطر بنسبة 3.8% على أساس شهري، إلى 16.9 مليار ريال (4.6 مليار دولار)، من 17.61 مليار ريال (4.8 مليار دولار) في يونيو (حزيران) 2019.

انخفاض كبير بأصول المصارف

وحسب البيانات، انعكس الأداء السلبي على تراجع أصول المصارف القطرية بقيمة 7 مليارات ريال (1.9 مليار دولار) إلى 1.448 تريليون ريال (.1400 مليار دولار)، من 1.455 تريليون ريال (402 مليار دولار) في يونيو (حزيران) 2019.

وزاد من معدل استنزاف النقد الأجنبي من البنوك القطرية حرص النظام على الحفاظ على قيمة الريال، بخاصة بعد تراجعه فور إعلان مقاطعة الرباعي العربي لقطر في يونيو (حزيران) من العام 2017، وهروب الاستثمارات من قطر إلى أسواق أكثر استقراراً.

وبحسب تقرير لوكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، فقد ضخّت قطر نحو 38.5 مليار دولار من احتياطاتها البالغة نحو 340 مليار دولار في الاقتصاد لامتصاص أثر المقاطعة العربية. كما أودع جهاز قطر للاستثمار، وهو صندوق الثروة السيادي لقطر، مليارات الدولارات في البنوك القطرية

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

للحيلولة دون معاناة تلك البنوك من نقص في التمويل، بعدما سحبت بنوك أجنبية ودائع وقروضا من قطر بعد إعلان المقاطعة الرباعية العربية.

وفي مارس (آذار) 2018، أظهر تقرير رسمي لصندوق النقد الدولي تخارج نحو 40 مليار دولار على شكل ودائع لمقيمين وأجانب واستثمارات من البنوك العاملة في السوق القطرية، منذ قرار المقاطعة، إلا أن تدخّل القطاع الحكومي أسهم في تخفيف الأثر والحفاظ على استقرار النظام المصرفي للبلد الغني بالغاز.

ضغوط من الانكشاف المرتفع على سوق العقارات المتراجعة

من جانبها ذكرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن "المصارف القطرية تواجه ضغوطا من الانكشاف المرتفع على سوق العقارات المتراجعة والتي تضررت بفعل تزايد المعروض المرتبط بإقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2022".

وأفادت فيتش بأن تراجعاً في أسعار الإيجارات بلغ ما نسبته 20% في السنوات الأخيرة. حيث يتوقع أن تشهد هذه الأسعار انخفاضا في ظل طرح المشروعات المرتبطة بالبطولة في السنوات المقبلة.

وأشارت فيتش إلى أن الأصول العقارية المتدهورة باتت تشكل خطرا على الوضع الاقتصادي، بخاصة مع نقص السيولة وخروجها منذ عام بدأت في 2017، عندما خرجت ودائع لا تقل قيمتها عن 30 مليار دولار من النظام المصرفي القطري.

معاناة كبيرة في قطاع التشييد

وتجلى أثر الضغوط التي تعاني منها الدوحة في انكماش قطاع التشييد الذي ينعكس بشكل مباشر على مشروعات كأس العالم، وأظهرت بيانات وزارة التخطيط والإحصاء القطرية انكماش قطاع التشييد خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 1.2% على أساس سنوي، وبانخفاض نحو 4.9% على أساس ربعي مقارنة بالربع الرابع من 2018، وهبط قطاع التشييد مسجلا 22.45 مليار ريال (6.16 مليار دولار) بالربع الأول 2019، من 22.737 مليار ريال (6.24 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام السابق.

وبضغط هبوط قطاع التشييد بجانب عدد من القطاعات تسبب في انكماش الاقتصاد القطري على أساس ربعي بنسبة 2.6% إلى 202.334 مليار ريال (55.6 مليار دولار)، مقارنة بنحو 207.753 مليار ريال (57 مليار دولار) بالربع الأخير من 2018.

خسائر مليارية لسوق الأسهم القطرية في أغسطس

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

السلبية طالت البورصة القطرية في أغسطس (آب) 2019، الماضي بعد أن تراجع المؤشر العام بنسبة 2.59 بالمئة إلى 10232 نقطة، بانخفاض نحو 272.1 نقطة.

وهبطت القيمة السوقية للأسهم خلال الشهر بقيمة 13.9 مليار ريال (3.84 مليار دولار) لتصل لنحو 564.16 مليار ريال (155.9 مليار دولار)، وهبط نحو 78% من الأسهم المدرجة ببورصة قطر بعد أن تراجع 36 سهما من إجمالي الأسهم البالغ 46، وكان أبرز الخاسرين بنك قطر الأول، والذي فقد أكثر من 20% من قيمته خلال أغسطس (آب)، تلاه سهم الطبية بنسبة 17.3%، والتحويلية بـ14.2%.

وتأثرت أسواق الأسهم حول العالم خلال الأشهر الأخيرة مع تزايد مخاوف الركود جراء تصاعد الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين حول العالم (الولايات المتحدة والصين).

https://www.independentarabia.com/node/53141/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%83%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

رابعاً - الاقتصاد السوري:

15 - رفع قيمة طعام العسكريين بنسبة 33 بالمئة..مجلس الوزراء يضع مشروع قانون إقرار الذمّة المالية بعهدة الوزارات لإبداء الملاحظات..

الخبير السوري:

أجرى مجلس الوزراء تقييماً ومراجعةً للواقع الاقتصادي الحالي، ومدى انعكاس تنفيذ القرارات على هذا الواقع في قطاعات الاستيراد والتصدير والسياسة المالية والنقدية وحركة الأسواق والسحب والايداع، وذلك في ظل المتغيرات التي تفرضها الحرب والعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب والقسرية على الشعب السوري.

وبعد مناقشات موسعة اقر المجلس في جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء جملة من القرارات بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني، تشمل الاعفاء من مؤونة الاستيراد ودراسة اعفاء المنتجات التصديرية من الرسوم غير الجمركية، بنسبة 100 بالمائة وتقديم إعفاءات لاستيراد الاعلاف والعجول بغرض التسمين ودراسة اعفاء المستوردات من الرسوم غير الجمركية البالغة 1 بالمائة لمدة عام وتكليف وزارة المالية إيجاد بدائل لتعويض الجهات العامة عن مخصصاتها من هذه الرسوم.

وتم الطلب من وزارتي الداخلية والعدل ومصرف سورية المركزي وضع تعليمات تنفيذية لتطبيق المرسومين 3 و4 الخاصين بالعقوبات للمتعاملين بغير الليرة السورية وآلية محددة لمتابعة تطبيق التعليمات بدقة.

وقرر المجلس زيادة جعالة الطعام للعسكريين 33 بالمائة على أن يتم دراسة زيادة هذه النسبة في المرحلة القادمة.

وقدمت وزيرة التنمية الادارية الدكتورة سلام السفاف عرضا حول مراحل العمل في المشروع الوطني للإصلاح الإداري وتمت الموافقة على خطة الوزارة لتأمين جهوزية مديريات التنمية في الإدارات المركزية وتشكيل فرق عمل في الوزارات من ذوي الاختصاصات المباشرة بتطبيق المشروع وتنفيذ تدريب تخصصي لها واجراء تحليل البنية التنظيمية والقوى العاملة لكل وزارة.

وفي سياق متصل ناقش المجلس مشروع قانون إقرار الذمة المالية الذي يهدف الى ترسيخ النزاهة والشفافية المؤسساتية بما يحقق الوقاية من الفساد والكسب غير المشروع وحماية المال العام وتم الطلب من كافة الوزارات موافاة وزارة التنمية الإدارية بملاحظاتهم ليصار إلى دراستها وإقرار المشروع بصيغته النهائية.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وخصص المجلس \24\ مليار ليرة بشكل أولي لتنفيذ المشاريع التنموية التي تم إقرارها خلال جلسة مجلس الوزراء في محافظة حمص مؤخرا، على أن يتم تخصيص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ باقي المشاريع تباعاً وفق الأولويات التنموية.

وقدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدكتور عاطف النداف عرضاً حول تقييم اليوم الأول لتطبيق آلية تقديم المواد المدعومة للمواطنين عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية، مبينا أن حوالي 54 ألف عائلة استفادت من هذه الآلية يوم أمس لافتا إلى أنه سيتم زيادة عدد الأجهزة ومنافذ البيع في المحافظات التي تشهد إقبالاً متزايدا على الخدمة موضحا أن المواطن يستطيع طيلة أيام الشهر استلام مخصصاته عن طريق أي منفذ تابع للمؤسسة وفي جميع المحافظات. وفي السياق نفسه وافق المجلس على منح المؤسسة السورية للتجارة سلفة مالية بقيمة /20/ مليار ليرة لاستمرار استيراد مادتي /السكر والأرز/ لتغطية احتياجات السوق المحلية من هذه المواد، بكميات كافية وأسعار مدعومة.

وفي تصريح للصحفيين أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل أهمية إعفاء المنتجات التصديرية من الرسوم غير الجمركية بنسبة 100 بالمئة مبينا أن هناك مجموعة عمل حكومية تدرس الضوابط الموجودة على عمليات السحب والإيداع ضمن الإجراءات المصرفية المطبقة حاليا في المصارف بما يصب في مصلحة الاقتصاد بشكل عام.

من جانبه أشار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى أن المرحلة الأولى من تزويد المواطنين بالمواد الأساسية عبر البطاقة الالكترونية شهدت ظهور بعض الإشكاليات نتيجة التطبيق الأولي مبينا أن المواد الأساسية متوافرة بشكل كامل وموجودة في جميع صالات السورية للتجارة وستتم إضافة مواد جديدة على البطاقة في المرحلة القادمة. http://syrianexpert.net/?p=45115

16 - لأن الوزارة أخفقت...كانت هذه النتائج " الكئيبة.."

الخبير السوري:

لم تفلح وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حتى تاريخه رغم العديد من إجراءاتها في ضبط إيقاع ارتفاع الأسعار وخاصة بعد ارتفاع أسعار الصرف خلال الآونة الأخيرة والغلاء الذي طال أسعار المواد الغذائية بعد أن عجز بعض التجار والموردين عن استيراد بعض المواد الغذائية والسلع من جراء تحديد أسعار مبيعها من قبل الوزارة بأقل من الأسعار الموجودة في السوق وأقل من تكاليفها الحقيقية, الأمر الذي قد ينذر بفقدان بعض المواد إذا لم تجد الجهات المختصة خيارات جديدة.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

ليس دفاعاً عن التجار أو طرف غير طرف إنما تحسب من الوصول إلى مرحلة العجز بفقدان أي مادة, لم يستطع تأمينها أي تاجر همه توريد شحنات تم تحديد أسعارها بشيء أقل بين الأسعار الموجودة في السوق و آلية الإجبار للبيع بأسعار منخفضة قد لا تكون مناسبة في وقت من الأوقات وخاصة للأيام المقبلة بعد اشتداد وارتفاع أسعار الصرف, إذ تبقى خطوة خجولة ولا توصلنا إلى بر الأمان, فلا تحقق الفائدة للمواطن حيث المواد ستتعرض للفقدان ولا حتى للتجار الموردين لهذه المادة أو تلك بلا ربح أو بيع بحدود مقبولة من مستويات رأس المال لتبقى عجلة العمل مستمرة إلى الأمام بلا توقف, فالبيع بخسارة لطرف غير ناجع, وسيؤدي حتماً إلى الوقوع في نفق التوقف وتالياً النقص في أي مادة..

يبدو أن وزارة «التموين» تعترف وتقر بأن هذه المعادلة غير مطمئنة وتعي تماماً أن الاستمرار بها عبر فرضها قائمة الأسعار التي فرضتها على التجار لن تلقى النجاح التام.

أمام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك اليوم مهمة شاقة ولا بد من أن تنطلق مباشرة في برمجتها على حيز الواقع عبر سياسة التسعير الخاطئة والمتوقع أن ينجم من خلالها إذا ما استمرت طويلاً عمليات احتكار واستغلال وفقدان لبعض السلع من الأسواق ويقع المواطن ضحية تلك السياسة الخاطئة, التاجر أو المورد يحتاج محفزات ومرونة أكثر خير من أن يبقى في طور التفكير المستمر بخسارته وتوريده مواد ستعرضه لخسارة, ما يجعله يلجأ إلى رفع أسعاره..

توالت وتوالت الاجتماعات للخروج من نفق بعض ما يهز مجريات الأسعار والأحاديث عن سياسة التسعير الخاطئة... إلا أنها لم تثمر بعد

ومن خلال الاجتماعات النوعية مع رجال الأعمال في وزارة الاقتصاد التي ضمت وزير الاقتصاد ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتزامن مع اجتماع حاكم مصرف سورية المركزي مع الصناعيين وتشكيل ما يشبه خلية أزمة اقتصادية بسبب نقص المواد الأساسية وارتفاع أسعارها في الأسواق والوقوف على المشاكل والمعاناة وعن الأسباب والحلول المستقبلية. وقد تمحورت مداخلات رجال الأعمال حول النقاط التالية:

الحصار الجائر على سورية حيث تم الحديث عن البنوك والشركات المصرفية التي أدت إلى رفع عمولات التحويل إلى 30% إضافة إلى العقوبات على شركات النقل البحري التي تشحن إلى سورية والعقوبات على الشركات المصدرة إلى سورية التي أضافت إليها شركات المواد الغذائية, حسب العقوبات الجديدة (قانون قيصر).

فرض ضرائب ومؤونات جديدة تصل إلى 40% على المواد المستوردة شكل عبئاً كبيراً على المواد الغذائية التي تستورد بكميات كبيرة وبشكل مستمر إضافة إلى خروج أعداد كبيرة من

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

المستوردين المتوسطين والصغار لعدم تحملهم تجميد أموال إضافية, إضافة إلى نشاط كبير لدخول السلع بشكل غير نظامي وخاصة من معابر حلب وحماة وانخفاض ملحوظ في إجازات الاستيراد.

آلية التسعير: المواد في وزارة التجارة الداخلية التي تعتمد على سعر البنك المركزي التي جعلت جميع المستوردين خارجين على القانون ووضعتهم بمواجهة الناس وبدل أن تواجه العملية بمسؤولية وبواقعية سعرت جميع المواد بشكل مخالف للواقع وللحقيقة, وأصبحت أسعار معظم المواد مخالفة وهذا جعل عدداً كبيراً من التجار ينسحبون من الأسواق نتيجة الضبوط التموينية الكبيرة ومعظمهم تمهل بالاستيراد بانتظار جلاء الصورة وانعكس ذلك بشكل كبير على ندرة المواد وتالياً أدى إلى ارتفاع أسعارها أكثر من التكلفة الحقيقية للمواد نتيجة وضع هامش مخاطرة من قبل تجار الجملة والمفرق

في آلية التمويل: طلب معظم المستوردين إلغاء التمويل لأنه لا يحقق المطلوب منه لكونه يوجد تمويل لجزء بسيط من عملية الاستيراد إضافة إلى وجود محسوبيات وفساد وصلت للمصارف الخاصة وهناك اتهامات جدية لهم بهذا الخصوص وحجم هذا التمويل لا يكفي 10% من الاستيراد وحتى إن أحد المستوردين صرّح بأن إجازة من سنة ونصف السنة لم تمول حتى الآن, ولا يعرف على أي سعر يتم بيع منتجاته وتالياً معظم المستوردين عزفوا عن التمويل وطالبوا بإلغائه إذا لم يكن جدياً ويغطي كامل الإجازة ليتم التسعير على أساسه, وصرح عدد من مستوردي المواد الأساسية بأنه لم يتم تمويلهم منذ سبعة أشهر.

في ظروف كهذه، فإن الاستيراد في حدّ ذاته معجزة، فهناك عقوبات خارجية على البنوك وتحويل الأموال ومخاطر من فقدانها لاستخدام طرق مختلفة للتحويل، وارتفاع تكاليف التحويل حتى وصل إلى 30% وعقوبات على الشركات الشاحنة وعقوبات على الشركات المصدرة، لماذا لم نتحرك ونعي كل هذه الظروف؟. والتساؤل: لماذا لا يتم خلق شراكة حقيقية بين الحكومة ورجال الأعمال وإعطاؤهم الثقة كما وجهت الحكومة في اجتماعها الأخير مع غرف الصناعة السورية، ولماذا نتعامل مع شركة ما بكيدية ولماذا تنجح شركاتنا في مصر والخليج وتركيا وأوروبا، وهنا لم نقدم لها يد المساعدة..؟!

الفرصة باتت مواتية لطرح كل الملفات وتصويب أي حالة اعوجاج كسياسة التسعير المتبعة، ودعم المؤسسة السورية للتجارة باستيراد المواد وبكميات كبيرة، وأن تكون الأسعار منطقية، وتحقق معادلة عدم خسارة أي طرف على حساب آخر، لضمان ديمومة وجود المادة في الأسواق وبأسعار مقبولة.. وهل إلغاء شرط الإجازة المسبق صعب لتلك الدرجة، ولماذا لا نسلك هذا الخيار مثلاً ولفترة محدودة وكذلك يتم تمويل المواد الأساسية بسعر 700 ليرة مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية مثلاً وإلغاء

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

25% المؤونة؟.. هي خيارات كلها قابلة للنقاش وربما إصدار قرارات حيال ذلك، لعلها تنهي وجعاً بدأت ملامحه بالظهور.. ففقدان أي مادة كارثة حقيقية أكثر من ارتفاع سعرها..!..تشرين

http://syrianexpert.net/?p=45102

17 - لا نيّة لتغيير العملة السورية حالياً..حاكم مصرف سورية المركزي: يمكن القول " نحن اليوم بخير.."

الخبير السوري:

نفى حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور حازم قرفول، أية جدوى من التفكير بتغيير العملة الوطنية حالياً.

واعتبر في معرض رده على سؤال حول الموضوع خلال لقاء أجرته معه قناة السورية، أن تغيير العملة الوطنية لا يفيد على الإطلاق في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية لأن قيمة العملة الوطنية هي انعكاس للوضع الاقتصادي بالإضافة إلى حرماننا من مواردنا بفعل الاحتلالين الأمريكي والتركي.

ولفت قرفول إلى أن هناك الكثير من المعطيات ليس مفيداً أن تكون محط تداول ولكن يمكن القول "نحن اليوم بخير"، مؤكداً دعم أي مبادرة تصب في دعم الليرة السورية والاقتصاد الوطني.

وأكد الحاكم أن المصرف يتخذ إجراءات وتدابير وقائية للحد والتقليل من الضغوطات اليومية التي يعيشها المواطن السوري، موضحاً أنه لا يمكن السماح لأي جهة كانت بالتمادي على العملة والاقتصاد الوطني.

وأضاف: إن المرسومين التشريعيين رقم 3 و4 لعام 2020 اللذين أصدرهما السيد الرئيس بشار الأسد بخصوص التشدد بالعقوبات لكل من يثبت تعامله بغير الليرة السورية يشكلان المقدمات الصحيحة للحد من هذه الظاهرة التي تفشت مؤخراً ويؤكدان قوة الدولة وسيادتها رغم الحرب الظالمة التي تعرضت لها سورية ولا تزال منذ تسع سنوات.

موضحاً أنه مع زيادة الضغوطات والتحديات الداخلية والخارجية على البلاد تمادى البعض من ضعاف النفوس بموضوع التعامل بغير العملة الوطنية بما ينعكس على الاقتصاد السوري بشكل خاص وعلى حساب معيشة المواطن بشكل عام محذراً من الانقياد وراء بعض صفحات وسائل التواصل الاجتماعي المعادية والتي تقودنا إلى نفق مظلم.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وأشار إلى أن تطبيق أحكام المرسومين المذكورين سيفوت الفرصة على المضاربين الذين يستخدمون بعض مواقع صفحات التواصل الاجتماعي بهدف جني الأرباح للتأثير في أسعار الصرف بصورة سلبية وإشاعة الأخبار الملفقة والكاذبة حول تدني قيمة الليرة لدفع المواطن إلى التخلي عن عملته الوطنية.

وبين قرفول أن المصرف المركزي يقوم باتخاذ إجراءات وتدابير وقائية للحد والتقليل من الضغوطات اليومية التي يعيشها المواطن السوري ويعمل على استثمار الاقتصاد الوطني من خلال وضع رؤية بعيدة المدى لا مجال للتجربة فيها لأن الاقتصاد ومعيشة المواطن ليسا حقلاً للتجارب.

لافتاً إلى أن وجود فائض في السيولة لدى المصارف اضطر المصرف المركزي إلى طرح شهادات الإيداع رغم الانتقادات التي وجهت له حيث استطاع من خلال ذلك جمع مبالغ مالية بلغت 130 مليار ليرة سورية من المصارف كان من المفروض أن تكون خارج القنوات المصرفية.

و أوضح أن للسياسة النقدية أدوات مباشرة وغير مباشرة من سعر الفائدة إلى قنوات الائتمان وصولاً إلى عملات السوق المفتوح.. شراء وبيع الأوراق المالية، مبيناً أن المصرف المركزي يحاول من خلال هذه الأدوات التحكم ببعض المؤشرات الاقتصادية لكنه في بعض الأحيان يقف أمام مجموعة أهداف متعارضة حيث يطالب البعض برفع أسعار الفائدة لجذب الودائع وهو كلام سليم ومحق ولاسيما بوجود كم كبير من السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي لكن في المقلب الآخر هناك من يقول إن رفع سعر الفائدة قد يضر بالنشاط الاقتصادي ما يصعب عملية الإقراض.

http://syrianexpert.net/?p=44743

18 - نائب في البرلمان
50 مليار ليرة ضريبة الموظفين في 2020 و5 مليارات لتجار العقارات..!!؟

صرّح عضو مجلس الشعب مجيب الدندن بأن هناك إشكالية حقيقية في العمل الحكومي اليوم، مبيناً أنه ضمن الصلاحية الدستورية الموجودة في الدستور هناك إقرار موازنة وإقرار خطط التنمية، وما طالبنا به كأعضاء مجلس شعب أكثر من مرة؛ أنه يجب على مجلس الوزراء أن يلتزم بالدستور، ويكون هناك خطط موضحة، وهي التي يجب أن يتم تنفيذها، وأن تعرض هذه الخطط على مجلس الشعب، وتقرّ، ومن ثم تنفذ، وذلك حتى لا تتغير خطة الدولة بتغيير الحكومة أو تغيير وزير.

ولفت إلى أنه لا يتم العمل حالياً بشكل مؤسساتي في الحكومة، فخطط التنمية والموازنة يجب أن تكون منسجمة مع السياسة العامة للدولة، وأن يكون أداء الحكومة ضمن هذه الخطة.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وضمن الصلاحية الدستورية لمجلس الشعب أن يكون هناك دور رقابي له على تطبيق هذه السياسة العامة من الحكومة، وعليه، يجب أن تقدم الحكومة الموازنة بمواعيدها الدستورية، وقطع حساباتها، بحيث تتم المحاسبة مالياً، مشيراً إلى أنه بالنسبة لقطع الحساب، «نحن نعلم أن الماليات تضررت في بعض المناطق، وحدث فقدان للوثائق، الأمر الذي أخّر بإقرار بعض سنوات قطع الحساب.»

ورأى الدندن أن الحكومة لا تقدم خطط التنمية الواردة في الدستور، التي يجب أن تقدمها بشكل سنوي، مشيراً إلى أن هناك أكثر من وزارة تغيرت، فعلى سبيل المثال، وزير الصناعة تغير أربع مرات، وكل وزير يأتي يضع خطة مغايرة للوزير الذي سبقه، وهذا الأمر لا يجوز، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك خطط واضحة.

وأضاف: «هل يعقل أن يتم فرض ضريبة تصل إلى 50 مليار ليرة على الموظفين في موازنة 2020 مع أنه يجب أن يتم تقديم الدعم الأكبر لهم حالياً، في حين أن ضريبة تجارة العقارات 5 مليارات فقط، مع أن سعر بناء ما في دمشق يتجاوز هذا الرقم.» وأشار الدندن إلى أن مجلس الشعب لا يقوم حالياً بالأداء المطلوب منه، ولو أن السلطات الثلاث التزمت بالشفافية لكان الوضع أفضل بكثير، مؤكداً أن الحكومة لا تلتزم بالشفافية، ورغم تأكيد رئيس الحكومة عدة مرات في مجلس الشعب أنه سيكون شفافاً.

وأضاف: «الوضع الاقتصادي صعب حالياً، وضاغط على المواطنين، ويجب على الحكومة إيجاد معالجات منطقية لهذا الوضع، ويجب على جميع السلطات أن تتحمل مسؤولية التخفيف عن المواطن السوري.» وختم بأنه بقي للمجلس الحالي دورة واحدة، وهي الأخيرة، التي ستبدأ في 19 من الشهر الحالي، ومن ثم سيكون هناك موعد انتخابي دستوري في الفترة ما بين 5 نيسان و5 حزيران القادم

منقول

19 - صحيفة: 385 ألف ليرة تكلفة معيشة الأسرة شهرياًالثلاثاء 2020/01/07
https://b2b-sy.com/uploads/35_1578397469.jpg

سجلت تكاليف المعيشة (من الحاجات الأساسية) في دمشق رقماً قياسياً جديداً خلال الربع الأخير من العام الماضي، حيث بلغت بشكل وسطي 385 ألف ليرة سورية شهرياً، وذلك للأسرة المكونة من 5 أشخاص، وفقاً لتقرير أعدته صحيفة محلية.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وأوضحت صحيفة "قاسيون" في تقريرها الربعي، أن تكاليف المعيشة خلال الربع الأخير كسرت الرقم القياسي السابق المسجل نهاية أيلول 2019، حين بلغ 359 ألف ليرة شهرياً، أي أن الزيادة قاربت 5% وما مقداره 25 ألف ليرة.

وأرجعت الصحيفة السبب الأساسي في ارتفاع التكاليف الشهرية للمعيشة بدمشق إلى استمرار موجة المضاربة وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة، والذي سبب استقرار أسعار السلع عند مستوى أعلى.

ويركز مؤشر قاسيون الربعي لتكاليف المعيشة، على سلة استهلاك مكونة من 8 حاجات أساسية هي الغذاء والسكن والنقل والأثاث والألبسة والتعليم والصحة والاتصالات، إضافة إلى نسبة 8% إضافية لحاجات أخرى.

وارتفع مكوّن الغذاء خلال الأشهر الثلاثة الماضية (الربع الرابع من 2019) إلى 147 ألف ليرة شهرياً للغذاء والمشروبات، فيما ارتفع مكون السكن (وضمنه الإيجار والتدفئة والغاز والصيانة) بنسبة بسيطة حتى 94 ألف ليرة شهرياً.

وزادت تكاليف الأثاث المنزلي والقطع الكهربائية لتسجل 26,000 ليرة شهرياً، فيما لم تشهد المكونات الأخرى ارتفاعات مباشرة فاستقر النقل عند 21,600 ليرة، والألبسة 20,000 ليرة، والتعليم 18,600 ليرة، والصحة 11 ألف ليرة، والاتصالات 11 ألف شهرياً.

وتشكل كلفة مكونات السلة الأساسية الثمانية نحو 349,200 ليرة شهرياً، أي 92% من مجموع تكاليف المعيشة، وبعد إضافة هامش 8% تقديرياً للحاجات الأخرى الطارئة، لتصبح تكاليف المعيشة الشهرية 385 ألف ليرة شهرياً لأسرة من 5 أشخاص.

وسبق أن سجل الربع الثالث من 2019 رقماً قياسياً في تكاليف معيشة الأسرة مع بلوغه 359 ألف ليرة شهرياً، بعدما كان في منتصف العام (الربع الثاني) 332 ألف ليرة، و325 ألف ليرة نهاية آذار الماضي (الربع الأول)، وفق نفس الصحيفة.

وبلغت تكاليف المعيشة الشهرية في آذار 2017 نحو 317 ألف ليرة، ثم انخفضت بعدها إلى 300 ألف ليرة مع بداية 2018، لتعاود الارتفاع مجدداً بشكل مستقر، ثم بمستوى متسارع خلال النصف الأول من 2019، وفقاً لـ"قاسيون." وبحسب "المكتب المركزي للإحصاء" فإن احتياج الأسرة شهرياً يبلغ 325 ألف ليرة، بحسب دراسة أجراها لتحديد متوسط الإنفاق المطلوب للأسرة السورية في 2018، بالوقت الذي تتراوح به الرواتب وسطياً بين 50 – 80 ألف ليرة بين القطاعين العام والخاص. منقول

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

20 - حصاد التصدير في إعلان جديد للهيئة المختصة..مؤشرات انتعاش تستحضر جرعة تفاؤل

الخبير السوري:

لم تمنع جملة تحديات كبيرة فرضها استحقاق إعادة الإعمار، الدولة السورية من إعداد الخطط الإستراتيجية والبرامج التنموية وتوفير متطلبات تنفيذها والمضي قدماً في اجتراح الحلول لتنشيط كافة المفاصل الإنتاجية لديها.

ولما كان قطاع التصدير المصدر الأساسي للقطع الأجنبي الذي تسعى الحكومة إلى تأمينه لإقامة وتنفيذ المشاريع التنموية وتمويل فاتورة المستوردات التي تستحوذ على مستلزمات الإنتاج على القسم الأكبر منها، فقد تركزت الجهود خلال الفترة الماضية على إعادة التوازن للعملية الإنتاجية وتلبية حاجة السوق من السلع والحصول على منتج محلي معد للتصدير بمعايير جودة عالية وتعزيز قدراته التنافسية بما يمكنه من الوصول إلى المزيد من الأسواق الخارجية.

دعم وتعزيز

تبدو هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ، فخورة بالحصيلة المجزية التي تحققت في مضمار الصادرات، فهي ترى أنه في ظل تنفيذ الخطة الوطنية للتصدير التي أقرها مجلس الوزراء العام الماضي لإنتاج السلع المطلوبة في الأسواق الخارجية ورفع القيمة المضافة للمنتجات المصدرة أسهم برنامج دعم حوافز التصدير الذي تتبناه الهيئة في دعم الشركات الصناعية السورية المنتجة والمصدرة لمجموعة من السلع عن طريق دعم التكاليف المتغيرة في مطارح الدعم المعتمدة (الكهرباء – تأمينات اجتماعية – ضرائب) وبنسب محددة من قيمة الصادرات الكلية للشركة، مشيرة إلى أن هذه النسب تختلف باختلاف السلعة فتكون 9% للألبسة و7% للصناعات الغذائية وصناعة زيت الزيتون و5% للصناعات الحرفية والمفروشات السجاد والخضار والزيتون.

توسّع مضطرد: ومع السعي المستمر لتوسيع قائمة المواد المستفيدة حاليا من برامج دعم حوافز التصدير صدر مؤخرا قرار بتشميل مادة الخيوط المغزولة بأنواعها (الممشطة – المسرحة – التوربينية ..الخ) إلى قائمة السلع المدرجة في برنامج دعم حوافز التصدير وبنسبة دعم 5% من قيمة الصادرات ولمدة عام بدءاً من تاريخ 2019/4/1، حيث أشارت تقارير الهيئة إلى أنه يراعى عند تقديم هذا الدعم تحليل الوضع الراهن للصادرات السورية وتحديد أثر الدعم على السلع المحددة بما سينعكس إيجابا على عملية التنمية الاقتصادية.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

هذا البرنامج الذي ساهم بشكل كبير في تخفيف التكلفة على المصدرين للمنافسة في الأسواق المستهدفة تكامل مع جملة إجراءات أخرى اتخذتها الحكومة لإنعاش قطاع التصدير ومساعدته على تجاوز مفرزات الحرب من خلال الموافقة على تعديل الميزة التفضيلية المضافة إلى سعر العارض السوري في المناقصات الخارجية للقطاع العام عند مقارنة عرضه مع عارض غير سوري بحيث تصبح 15 بالمئة بدلاً من 10بالمئة للإعلانات الداخلية والخارجية، ومنح ميزة تفضيلية للمنتج المحلي عند مقارنته بالمنتج المستورد كونه يتحمل أعباء ومصاريف لا يتحملها المنتج المستورد، ودعم الحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة وإلزام الجهات المنظمة للمعارض داخل وخارج سورية بتخصيصهم بمساحة مجانية مجهزة تتناسب مع مساحة المعرض لمساعدتهم للترويج لمنتجاتهم.

دائرة أوسع: برامج أخرى تبنتها هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات منها برنامج دعم الشحن للعقود المبرمة على هامش معرض دمشق الدولي بدورتيه /59-60/ في العامين 2017-2018 على التوالي وبنسبة 100%، حيث بلغت قيمة الدعم الكلية المقدمة للعقود التصديرية المنفذة على هامش معرض دمشق الدولي للدورة / 59 / لعام 2017 حوالي /1.5/ مليار ليرة، وحازت الصادرات من القطاع الزراعي والمنتجات الزراعية من الخضار والفواكه الطازجة والقطاع النسيجي النسبة الأكبر من حجم الصادرات الكلية، في حين احتل القطاع الغذائي والكيمائي والهندسي المرتبة الثانية و الهيئة تقوم حالياً بدراسة الوثائق المتعلقة بالعمليات التصديرية للعقود المبرمة على هامش الدورة /60/ لمعرض دمشق الدولي لاستصدار أوامر الصرف أصولاً.

معارض: ومع الاهتمام الحكومي الذي يحظى به ملف المعارض الداخلية والخارجية تبرز جهود واضحة لتفعيل دور المعارض لاسيما الخارجية لاستعادة الأسواق القديمة واستهداف أسواق جديدة للمنتجات السورية التي تحظى بسمعة جيدة عربياً وإقليمياً ودولياً، وهو ما يتطلب العمل بكامل الطاقات والجهود والخبرات لتطبيق تجربة هامة تتمثل بإقامة مراكز تجارية دائمة للمنتجات السورية في العديد من الدول تضم قائمة متنوعة من المنتجات التي تتميز بالجودة والمواصفة والسعر التنافسي لتكون في متناول الزوار وتحديداً المستوردين الذين سيكونون على اطلاع بالمنتج السوري وبالتالي توفير الوقت والجهد والتكاليف عليهم. تقارير اتحاد المصدرين سابقاً، تشير إلى أن تحمل تكاليف شحن البضائع المصدرة وفق العقود المبرمة خلال فعاليات الدورتين /59/ و /60/ من معرض دمشق الدولي ساهم بشكل كبير في تخفيف الأعباء المادية على المصدرين ومنح السلع التصديرية قدرة كبيرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وتنامي حجم الصادرات بعد التوسع في الإنتاج الذي شهده القطاع الصناعي خلال العامين الأخيرين. http://syrianexpert.net/?p=40937

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - أوروبا تحتسب وقت الذهاب من وإلى العمل ضمن ساعات العمل

القرار يضمن حقوق العامل الصحية والأمنية.

وكالات - أبوظبيأصدرت محكمة العدل الأوروبية قراراً يعتبر الوقت الذي يقضيه الفرد في بداية اليوم للذهاب إلى العمل وفي نهاية اليوم للعودة منه، ضمن ساعات العمل الرسمية وفقاً للقانون ولحماية حقوق العامل.

وأوضحت المحكمة أن العمال الذين لا يمتلكون مكاتب ثابتة يجب أن يتقاضوا أموالاً للوقت الذي يقضوه في رحلتهم إلى العمل والعودة منه.

ومن المنتظر أن يفعّل القرار ليشمل العديد من الوظائف داخل القارة الأوروبية وفقاً لقرار المحكمة.

ووفقا للقرار فإن الشركات التي توظف عمالا مثل الكهربائيين أو العاملين بمجال الرعاية أو الميكانيكيين قد تكون مخترقة لقوانين العمل بالاتحاد الأوروبي إذا لم تكن موفرة لمكاتب إقليمية للشركة كفروع أقرب مسافة للعمال المذكورين بالأعلى.

وذكرت المحكمة في القرار أنها استندت على قوانين ساعات العمل بالاتحاد الأوروبي، وأنه إذا كانت الرحلة المستغرقة من منزل العامل إلى موقع العمل أو العكس نابعة من قرار الشركة بإلغاء المكاتب الإقليمية وليس رغبة العامل نفسه، فالشركة تكون مجبرة على اعتبار ساعات الرحلة ضمن ساعات العمل الرسمية لضمان حقوق العامل الصحية والأمنية.

https://www.skynewsarabia.com/business/1285952-%D8%A7%D9%94%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B3%D8%A8-%D9%88%D9%82%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%95%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84

2 - "التجارة الداخلية" تحدد أسعار المواد الأساسية التي سيتم توزيعها بموجب البطاقة الذكية مطلع شباط القادم

الخبير السوري:

حددت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أسعار المواد الأساسية التي سيتم توزيعها بموجب البطاقة الالكترونية "الذكية" مطلع شباط القادم في صالات المؤسسة السورية للتجارة وبعض مراكز البيع الخاصة وعبر السيارات الجوالة.

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

وأشارت الوزارة في بيان تلقت سانا نسخة منه إلى أنه تم تحديد سعر كيلو مادة السكر بـ 350 ليرة سورية وكيلو الرز بـ 425 ليرة وكيلو الشاي بـ 5475 ليرة.

ويأتي توزيع هذه المواد بموجب البطاقة الالكترونية في إطار الجهود الحكومية لاستمرار توفير المواد الغذائية ومنع الاحتكار والحد من تداعيات الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية وتنفيذاً لما تقرر في جلسة مجلس الوزراء في الثاني عشر من الشهر الجاري.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حددت كميات التوزيع شهريا بحيث تكون لمادة السكر بمعدل 1 كيلو غرام للشخص على ألا تتجاوز حصة الأسرة 4 كيلو غرامات ولمادة الرز 1 كيلو غرام للشخص بحيث لا تتجاوز حصة الأسرة 3 كيلو غرامات والشاي 200 غرام للفرد على ألا تتجاوز الكمية للأسرة 1 كيلو غرام. http://syrianexpert.net/?p=45067

3 - الخبير الأمريكي النفط والغاز السوري يكفي لدخل" 80" مليون فرد

الخبير الاقتصادي "Jeffrey Sachs" أمريكي الجنسية وبروفسور محاضر في جامعة كولومبيا من مواليد ديترويت في ميتشيجن عام"1954."

▪كتب مقالة في "وول ستريت جورنال" قال فيها :

إن سوريا من الممكن أن يعيش فيها "80 " مليون نسمة بدخل للفرد الواحد ما يعادل دخل الفرد في هولندا وبلجيكا

..وقد كتب بالمقال إن في سوريا حقول ذهب: ك «حقل كونيكو»بدير الزور الذي يستطيع سد حاجة "20 "مليون إنسان من الغاز و«حقل الشاعر» بحمص يستطيع سد حاجة سوريا كاملة وتستطيع الدولة تصدير كميات هائلة منه وكذلك «حقل الجبسة» بالحسكة لديه قدرة على توليد الكهرباء من عنفات الغاز الموجودة فيه بسبب شدة تدفق الغاز فيه وأيضا حقل «رميلان» بالحسكة يستطيع أن يجعل من سوريا قطر رق 2ّّّ لكميات الغاز المسال الهائلة الموجودة فيه

وفيها «حقل العمر» بدير الزور الذي يعد من أضخم حقول النفط بالشرق الأوسط ومن أغناها و «حقل التنك» بدير الزور ينبع منه النفط كما الشلال العكس تخيل شلال إلى الأعلى يصل ارتفاعة إلى "12" متر فوق الأرض .. موجود ببادية هجين..

والأهم من ذلك هو «حقل كبيبة» بالحسكة لا يستطيع الخبراء فتح ضغط المضخات فيه لأكثر من "50%" خوفاً من حدوث كوارث أو فيضان بالمنطقة

وأن «حقل التيم» بدير الزور يستطيع رفع المواطن السوري لمواطن أوروبي أو خليجي .

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

فهل تبين لكم لماذا القتال الشرس على المنطقة الشرقية بالبادية السورية وشمال سوريا من جميع الدول في العالم و آخرها أمريكا . منقول.....

4 - العناوين الاقتصادية لوكالة سانا اليوم الأربعاء

وكالـة سـانـا: الأربعاء, 2019/08/28

سورية وإيران تبحثان سبل تعزيز التعاون في مجال التجارة والإسكان والنقل وإعادة الإعمار

شركة صناعة الأحذية تحقق أرباحاً بقيمة 200 مليون ليرة في 7 أشهر

غرفة زراعة دمشق تمنح 3360 شهادة منشأ لصادرات بقيمة نحو 163 مليون دولار خلال 6 أشهر

هيئة الاستثمار تطرح عشرات الفرص الاستثمارية عبر نافذتها في معرض دمشق الدولي

شركة عنب السويداء أنهت استعداداتها لاستقبال محصول العنب

معمل الحرير بالدريكيش جاهز لعملية الإنتاج

137 ألف شجرة إجاص مثمرة في اللاذقية

مؤسسة الأعلاف: زيادة التدخل الإيجابي عبر إنشاء معامل جديدة وتأهيل المتضررة

معمل أطباق البيض بطرطوس في الاستثمار قبل نهاية العام الحالي

عودة تدريجية لزراعة التبغ في درعا

أكثر من مليون طن تقديرات إنتاج الحمضيات للموسم الحالي

تسجيل نحو 325 ألف عامل من القطاع الخاص بالتأمينات الاجتماعية خلال أقل من عام

ارتفاع أسعار النفط.... وانخفاض أسعار الذهب

متابعة محطة أخبار سورية http://sns.sy/ar/node/135084

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

E-mail: Moustafa.alkafri@gmail.com
دمشق ص ب 12341 سورية

1 - مفاهيم اقتصادية ١ مايو ٢٠١٨ ·

سبيكةBullion

كتلة من الذهب أو الفضة أو معدن آخر نفيس وليست في شكل نقود مصكوكة وتستخدم سبائك الذهب في المعاملات النقدية الدولية بين البنوك المركزية نتيجة الوضع الخاص بميزان المدفوعات كذلك تستخدم هذه السبائك كجزء من غطاء النقود الورقية في كثير من الدول وعندما كانت النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب كان الغطاء الذهبي بنسبة ١٠٠٪ أما بعد وقف هذه القابلية أصبح الغطاء الذهبي في بعض الدول مجرد رمز حيث أصبح الفكر الاقتصادي يتجه نحو الاعتقاد بأن الغطاء الصحيح للنقود الورقية هو إنتاج الدولة من السلع والخدمات وطالما أن هذا الإنتاج عليه طلب كبير من الخارج تحتفظ النقود الورقية بقوتها الشرائية وتصبح مثل الذهب.

https://www.facebook.com/learneconomy/?__tn__=kC-R&eid=ARBm0NNa2VUH9-z6ctl07PsI1mn097zvuleaF2LwcAlv8kqMO5IHRXAXQtR61snL3ZI7v7KP4zhd7Jy1&hc_ref=ARQ2JzFGMZQUA0QMfE_wJx2PdfJC3sQ-dHJJM8S7C437MxltzzyibZo6ZtuxjOukN-M&fref=nf&__xts__[0]=68.ARCK3rpaa3LTerVlqRU-mbJ4fs-hOXiIhgfF1nyyIMyLnchI2KAEz19sBRFiCW0-mv_D8KgGfsEFQcASZpLp6ZwLOAwP-Tz2cDzHXNp6WHOIinCuMAwXsN56wdft1hDIp9JCmZFv8mh0clEckrGdjqpp5p_imiAS4OGAPtuSi2XOBfzpobNwESvPbb-g-T1cK4XOO-fxjcBbTnmg5IesESbvJuPskW9jXR0ScrZDzXKNDTu5nlej4tgJh6ydl0Napgy2fY6P72Y6HgWh_MXI_ZB6EmXPgn1k_oCCsKPzG38fEcnGIfyYGuib0mf3YF5NhUpYznDp2vbSFeB-GYwNww

2 - مفاهيم اقتصادية ٣٠ أبريل ٢٠١٨ ·

إفلاسBankruptcy

إعلان القضاء أن شخص ما أو مؤسسة ما غير قادرة على سداد ديونها أي أنها متعسرة وقد يأتي الطلب بهذا الإعلان من قبل الشخص المتعسر نفسه أو المؤسسة المتعسرة كما قد يأتي من الدائنين. يعين القضاء شخصا لبحث حالة الشخص أو المؤسسة ويصبح هذا الشخص مشرفا مؤقتا على الأحوال المالية للمتعسر أو المؤسسة المتعسرة ويعمل على تحويل أصول المؤسسة إلى نقد سائل ثم يوزع على الدائنين أي يجري تصفية المؤسسة والشخص الذي يتم إعلان إفلاسه لا يستطيع أن يعمل مديرا لشركة ذات مسئولية محدودة بدون إذن من القضاء.

https://www.facebook.com/learneconomy/?__tn__=kC-R&eid=ARBm0NNa2VUH9-z6ctl07PsI1mn097zvuleaF2LwcAlv8kqMO5IHRXAXQtR61snL3ZI7v7KP4zhd7Jy1&hc_ref=ARQ2JzFGMZQUA0QMfE_wJx2PdfJC3sQ-dHJJM8S7C437MxltzzyibZo6ZtuxjOukN-M&fref=nf&__xts__[0]=68.ARCK3rpaa3LTerVlqRU-mbJ4fs-hOXiIhgfF1nyyIMyLnchI2KAEz19sBRFiCW0-mv_D8KgGfsEFQcASZpLp6ZwLOAwP-Tz2cDzHXNp6WHOIinCuMAwXsN56wdft1hDIp9JCmZFv8mh0clEckrGdjqpp5p_imiAS4OGAPtuSi2XOBfzpobNwESvPbb-g-T1cK4XOO-fxjcBbTnmg5IesESbvJuPskW9jXR0ScrZDzXKNDTu5nlej4tgJh6ydl0Napgy2fY6P72Y6HgWh_MXI_ZB6EmXPgn1k_oCCsKPzG38fEcnGIfyYGuib0mf3YF5NhUpYznDp2vbSFeB-GYwNww